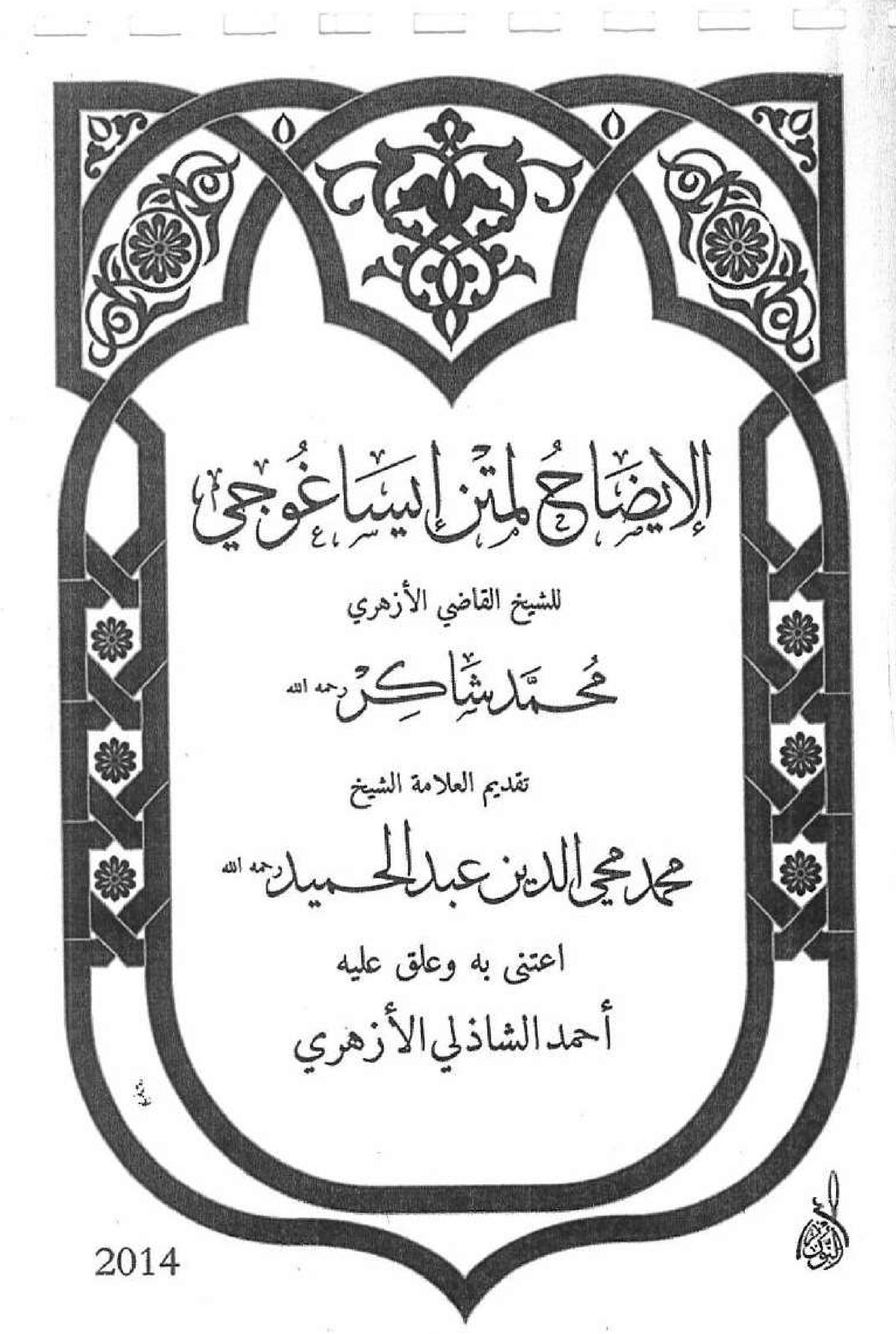


الإيضاح لمتن إيساغوجي

للشيخ القاضي الأزهري

محمد شاكر رحمه الله

تقديم العلامة الشيخ

محمد محيي الدين عبد الحميد رحمه الله

اعتنى به وعلق عليه

أحمد الشاذلي الأزهري

2014


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم وفقني الله وإياك أن علم المنطق تبصرة العقلاء ، ومقياس الأذكياء ، وميزان الفضلاء المستطلعين ، والركن الركين للمعلمين والمتعلمين ، فهو يربي المدارك والملكات ، ويبيد ظلام الجهل الحالك .

فبالمنطق يتمكن المنطقي من تزييف المغالطات ، وسحق الخرافات ، وبه يستقيم النظر ، وتمحص الآراء ، وتعرف أسباب الخلل ومواطن الزلل ، بل به يحصل الاقتدار مطلقا على تمييز النافع من الضار .

وبالجملة فحاصل هذه الفوائد والثمار : عصمة الأذهان عن الخطأ في الأفكار ، فبها يعد الإنسان في عداد الحكماء .

بيد أنه السبيل السديد لإثبات العقائد الدينية - عقائد التوحيد - ، فهو يهدي القاصدين إلى التي هي أقوم ، بل إلى المعتقد الحق الجدير بأن يُفْهَم ويعلم ، ولذلك كان تعلمه على بني الإنسان الواجب المحتم ، والفرض الكفائي الملتزم ، علَّهم ينبعثوا من مراقد خيالاتهم ، ويَهُبُّوا من سُباتهم وخرافاتهم إلى التفكير الصحيح في عوارفهم ومعارفهم ، وإذًا يمتاز الإنسان عن سائر الحيوان ، ويحيي حياة أولي العرفان ، كما قيل : فأنت بالروح لا بالجسم إنسان .

فالمنطق عمادُ المحاجة ، والمِعْوَلُ في فض المخاصمة ، والفَيْصلُ الحق في مجانبة الزلل ، والسيفُ القاطع للمغالطة ، والمصباحُ الهادي إلى فهم الأشْيَاء على وجهها ، وإحلالها في محلها ، ولذا قال حجة الإسلام - الإمام الغزالي - : من لا معرفة له بالمنطق لا يوثق بعلمه .

واعلم أيضًا وفقنا الله وإياك أن علم المنطق منقسم إلى قسمين : قسم خلا عن الفلسفة كالمذكور في هذا الكتاب ، وقسم لم يخل عنها ، والثاني هو محل الخلاف .

والأول لا خلاف في جواز الاشتغال به ، بل هو كما قال العلامة الحفناوي وغيره : فرض كفاية ؛ لأن تحرير العقائد الإسلامية ، ودفع الشكوك والشبه عنها واجب على سبيل فرض الكفاية ، وذلك مما يتوقف على القوة في هذا الفن ، وما يترتب عليه الواجب واجب .

فالمنطق من حيث هو منطق روح التشريع السماوي ، فرسل الله عليهم الصلاة والسلام منطقيون ، فمن حكمتهم عليهم السلام استنتج الفلسفيون واقتبس الباحثون وتعلم المتعلمون ، واستظل بظل راية كمالهم الكاملون ، فعلى طريقتهم وحدّهم ورسمهم فليعمل العاملون .

مقدمة الفاضل : محمد محيي الدين عبد الحميد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والعاقبة للمتقين ، ولا عدوان إلا على الظالمين ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد علم الهدى ، ومنار اليقين ، وعلى آله وصحبه الذين جاهدوا في الله بأموالهم وأنفسهم حتى بلغوا المقام الأسمى ، ووصلوا إلى الدرجة العليا ، ورضي الله عن علماء الأمة الإسلامية العاملين .

أما بعد : فما زال الإنسان الأول يرتقي في نوعه حتى وصل إلى ضبط قواعد العلوم ، وتحرير موضوعاتها ، ثم لما لم تتحد الأفكار ، ولم تتجه أنظار العلماء إلى صوب واحد ، بل تعددت مذاهبهم ، وكثر اختلافهم ، نشأ عن ذلك الجدل في أيها أقرب من السداد ، وأدنى إلى المحجة الواضحة ، ودفعهم حب الحقيقة ، وتطلب الصواب إلى أن يضعوا حدًّا لحركات الذهن ينتهي إليه ولا يتجاوزه ، ويجعلوا للفكر قيودًا تكبح جماحه أن يسترسل مع أغراض النفس وشهواتها ، فكان ذلك كله علم المنطق الذي تتميز به صحة الرأي وفساده ، ويظهر الحق من الضلال .

درج هذا العلم في أحضان المدارس اليونانية التي كانت مصدر الإشعاع الفكري ، والنور العلمي ، والنظر الفلسفي ، وكمن فيها مدة تسلط اليونان وعلو شأنهم ، فلم يغادر بلادهم ، ولم ينزح عن وطنه حيث رجاله ومحبوه .

ولم يكن للعرب في جاهليتهم كلها ، ولا في أول عهدهم بالإسلام علم بالمنطق وقواعده إلا ما كان في فطرتهم وسلائقهم من استواء القول ، وبيان الحجة ، ووضوح الدلالة .

فلما جاء عصر الدولة العباسية ، وكانت أغلبية العالم المعروف حينذاك ، وأكثرية الأمم قد دخلت في الإسلام ، وكان الحوار قد أخذ في المسائل الدينية مأخذًا غريبًا ، والجدال بين الطوائف ـ التي أوجدها اختلاف نزعات الأمم الداخلة في دين الله ـ قد اشتد ، والمناقشة قد اندلع لهبها .

أمر الخليفة المأمون بترجمة هذا العلم ليكون عونًا لهم على المناظرة ، وليشتد به ساعدهم في دحض مفتريات المبتدعة وأهل الضلال .

ومن ذلك الحين عرف المنطق بقواعده ، ووضحت طرقه لأهل اللسان العربي ، فتعلقوا به وخاضوا غماره ، وحرصوا على تحصيله حتى كان من أثر هذا الحرص أن جعلوه في كل علم ، وتكلموا به في كل موضوع .

ونبغ في هذا الفن وفي غيره من فنون الفلسفة رجالٌ كثيرون كان لهم الباع الطويل واليد البيضاء في إعادة مجد اليونان العلمي أمثال الشيخ الرئيس ابن سينا ، والمعلم الثاني أبي نصر الفارابي ، والفيلسوف العظيم القاضي الفاضل أبي الوليد بن رشد ، وحجة الإسلام أبي حامد الغزالي ، ثم الرازي ، والطوسي ، وغيرهم من رجالات العلم ، وفطاحل أهل النظر على اختلاف منازعهم ، وتشعب طرقهم ، وكثرة ما استحدثوه في الفن مما لا يختلف عما ورثوه .

وغبر على هذا عهد اشتد فيه الوَلوع بالمنطق ، وأكثرَ العلماء من التصنيف فيه ما بين المختصرات والمطولات ، والشروح والتعليقات والحواشي ، حتى لو أردت أن تتخذ مكتبة جامعة من كتب المنطق وحده لضاق بك الحصر ، وخرج الأمر عن حد التعداد .

ومن هؤلاء المصنفين أثير الدين مفضل بن عمر الأبهري ، المتوفى في حدود سنة ٧٠٠ هـ ، صاحب كتاب إيساغوجي الذي عم اشتهاره ، واستفاد منه الكثيرون ؛ لاشتماله على أهم ما يجب استحضاره من المنطق .

لهج العلماء منذ دهر طويل بهذا الكتاب على صغر حجمه ، وأكثروا من شروحه والتعاليق عليه ، ونظمه كثيرون ، فمن شرحه حسام الدين حسن الكاتي المتوفى سنة ٧٦٠هـ ، والعلامة شمس الدين الفناري المتوفى سنة ٨٣٤ هـ ، والشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد الشهير بالأبدي ، والشريف نور الدين علي بن إبراهيم الشيرازي تلميذ الشريف الجرجاني المتوفي سنة ٨٦٢هـ ، ومصلح الدين مصطفى بن شعبان السروري المتوفى سنة ٩٦٩هـ ، وشيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنصاري القاهري المتوفى سنة ٩١٠ هـ ، وأبو العباس أحمد بن محمد الآمدي ، وحكيم شاه محمد بن مبارك القزويني المتوفى سنة ٩٦٦ هـ، وخير الدين خضر بن عمر العطوفي، ومحمد بن إبراهيم الحنبلي الحلبي .

وممن نظمه :

نور الدين علي بن محمد الأشموني المتوفى في حدود سنة ٩٠٠ هـ .

والشيخ عبد الرحمن بن محمد الذي أسمى نظمه ((السلم المنورق)) ، والشيخ إبراهيم الشبشيري المتوفى سنة ٩٢٠ هـ .

ومع كل هذه العناية فقد ظل الكتاب محجوباً في ضمير الغيب ، ذلك أنه إنما وضع للمبتدئين ، وهو لا يتناوله غيرهم ، ولم يلاحظ واحد من هؤلاء جميعا تلك القوى الفكرية التي تكون لمن لا إِلْفَ له ولا عهد بمزاولة فن من الفنون ، بل حشروا فيه العبارات الاصطلاحية حشراً من غير تقريب ولا تذليل .

وأن أنس لا أنس عهد الصغر وقد كلفنا بدراسة شرح شيخ الإسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري الذي سبق عدُّه في جملة شروح الكتاب فقد كنت ، وكان إخواني معي ، أجد من الصعوبات والمتاعب الفكرية ما لا يصبر على احتماله إلا راغب في العلم ملحٌّ في تحصيله صابر على مكارهه ومشاقه ، وأنى لك بمثل هذا اليوم وأنت لا تجد إلا من يريد أن يصل إلى التحقيقات الدقيقة ، والأفكار السامية في الوقت الوجيز ، وهو يأبى مع ذلك إلا العبارة العالية في سهولة ولين ورفق ، وظلت الحال بنا على هذا المنوال حتى هدانا الله تعالى الذي لا يهدي إلى الخير سواه ، ووفقنا للحصول على شرح الكتاب للعالم الكبير ، والمصلح الجليل ، قدوة المتأخرين ، مولانا العلامة الشيخ محمد شاكر وكيل الجامع الأزهر سابقًا ، فرأينا فيه الضالة المنشودة ، والبغية المقصودة ، فعكفنا عليه وتابعنا مدارسته ، فإذا نحن نعشق علم المنطق عشقًا ، ونكلف به غرامًا ، بعد أن كنا نزور بجانبنا عنه ، وكان أقصى رغباتنا أن نؤدي الامتحان فيه ، وللشيخ الجليل - حفظه الله وأمتع المسلمين والعلماء بوجوده - أياد كلها بيضاء على المعاهد الدينية وعلماء الأزهر أجمعين فهو الذي بدأ حركة الإصلاح الكبرى في الأزهر بعد أن أعيى أمره المصلحين من قبله ، واستطاع بما أوتيه من مضاء العزيمة ، وقوة الإرادة ، وأصالة الرأي ، وسداد الفكرة أن يتغلب على هذه النعرة القديمة التي مضت بها الحقب وتعاقبت عليها السنون وهي لا تزال عالقة برؤوس العلماء وأن يثبت لهم بالبرهان العملي أن الأزهر - وهو الجامعة الكبرى التي يؤمها المسلمون من أنحاء المعمورة - لا يؤدي واجبه الذي أسس من أجله حتى يأخذ طلابه من علوم الشريعة الغراء : أصولها وفروعها وعلوم اللسان العربي ، والعلوم الكونية ، وغيرها بالقسط الذي يتفق مع



مركزهم الذي يهيئون أنفسهم له ، وقد أنشيء معهد الإسكندرية لهذا الغرض بفضل جهوده ومساعيه ، واقتضت إرادة القائمين بأمر الدولة المصرية حينذاك إسناد رياسته إلى فضيلته فقام بأعباء هذه الرياسة خير قيام ، واضطلع بتدبيره حتى أتى بالثمرة المرجوة منه ، فتخرج منه جماعة من العلماء هم اليوم زهرة رجال الدين ، وعنوان فخار الأزهر ، وبرهان أن الأزهريين يستطيعون أن يصلوا إلى الغاية القصوى من المجد والرفعة إذا وجدوا من يتعهد أمورهم بمثل إخلاص الأستاذ الكبير وحسن رأيه .

وانظر إلى المحاكم الشرعية ، ودور التعليم على مختلف مشاربها ، فأي زهرة يروقك منظرها ، ويسرك مخبرها ويعجبك حسنها ، فاعلم أن لمعهد الإسكندرية يداً في هذه الصفات التي ملكت عليك نفسك .

ولم يقف تيار الإصلاح الذي سيره فضيلته عند هذا الحد من تأسيس معهد الإسكندرية ، بل تجاوز ذلك إلى إنشاء وتجديد آخرين ، فلقد عاد - حرسه الله - إلى مصر بعد أن ملأ الثغر نوراً ، ومهد للدين فيه سبيلا مستقيماً ، فتولى في الأزهر منصب الوكيل ، وأنشأ في هذا العهد القسم النظامي المسمى بنظام ١٣٢٩ بمصر وعامة المعاهد ، وتولى مع منصبه مشيخة هذا القسم ، فبث في قلوب العلماء والطلاب حب العلم وروح النظام وشرع لهم شرعة الإنصاف والتضامن والرغبة في الإصلاح ، ولا يزال إلى اليوم بعض هؤلاء العلماء محبوباً مرضياً عنه من إخوانه موثوقاً بعدالته ؛ لأنه يترسم خطوات الأستاذ الجليل ، ويسلك منهجه القويم ، وإن كان التكحل غير الكَحَل .

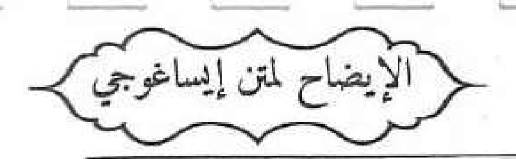


وبعد : فأحسب أنني إذا أسترسلت في تعداد فضل الأستاذ حفظه الله ، فسوف لا أقف عند حد ، وقد يطول بنا القول طولا يغضب له فضيلته ، فقد نعرفه أزهد الناس في المديح ، وأحبهم لأن نتكلم عنه أعمالهم الجليلة ، وتسكت ألسنة الخلق أجمعين .

فنحن حين نقدم إليك شرح فضيلته على إيساغوجي ، إنما نتحفك بواسطة القلادة ونهديك بالدرة اليتيمة ، لا نبغي من وراء هذا غير مثوبة الله ورضوانه ، والله تعالى المسئول أن يرزقنا السداد ، ويعصمنا من الزلل ، آمين .

كتبه

محمد محيي الدين عبد الحميد



مقدمة الشارح

الأستاذ الفاضل : محمد شاكر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد : فهذا شرح لطيف على رسالة الأستاذ الجليل أثير الدين مفضل بن عمر الأبهري المتوفى في حدود سنة ٧٠٠ للهجرة النبوية في علم المنطق المعروفة بإيساغوجي ، وضعته ليستعين به المبتدئون في هذا العلم من طلاب مشيخة علماء الإسكندرية على فهم القواعد التي اشتملت عليها هذه الرسالة ، والله أسأل أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن يعم بنفعه الظاعن والمقيم .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على توفيقه ونسأله هداية طريقه، ونصلي على محمد، وعترته أجمعين.

أمّا بعد : فهذه رسالة في المنطق ، أوردنا فيها ما يجب استحضاره لمن يبتدىء في شيء من العلوم ، مستعيناً بالله تعالى ، إنه مفيض الخير والجود .

اعلم أيها الطالب - أرشدني الله وإياك إلى الحق المبين - أن الباري جلت قدرته خلق الإنسان ، ومنحه الشوق إلى علم ما هو مجهول لديه ، ووهبه القدرة على اكتساب تلك المجهولات ، ومهد له طريقًا سويًا إلى اكتسابها فكان ما يعلمه موصلا إلى علم ما يجهله ، والله ذو الفضل العظيم ، خلق الله الإنسان مسوقًا بفطرته إلى اكتساب المجهولات من المعلومات ، وشرع للاكتساب طرقًا محدودة لا يضل سالكها .

فأصحاب الفطر السليمة تغنيهم سلامة فطرتهم عن تعرف هذه الطرق في المسائل النظرية ، كما يستغنى عنها عامة البشر في المسائل الضرورية .

ألا ترى أن العامي أو الطفل الصغير إذا قلت له : ماذا تفعل هذه الفحمة المتقدة إذا وضعت فوق هذا الحصير ؟ . أليس يقول : إنها تحرقه .

فإن قلت له : ولما ذلك ؟ . أليس يقول : إنها نار .

فهذا الذي يقوله العامي والطفل يرجع إلى قياس منطقي هو قولنا : هذه نار ، وكل نار محرقة ، لينتج : أنها محرقة .

فهذه الطرق التي شرعها الحق سبحانه لاكتساب المجهولات من المعلومات هي التي استنبطها المتقدمون أحسن الله جزاءهم ، ودونوها في مؤلفاتهم وسموها علم المنطق .

فالمنطق **إذًا هو** [١] : مجموع القواعد والقوانين التي إذا راعاها طالب العلم في اكتسابه للمجهولات أمن من الخطأ في طريق كسبه .

---

١) لقد عرّف المناطقة المنطق بتعريفات مختلفة ، بعض هذه التعريفات يرجع إلى موضوع المنطق ومسائله ـ عوارضه الذاتية ـ ، وهو ما يسمّى : التعريف بالحد ، وبعضها يرجع إلى فائدته وغايته ، وهو ما يسمّى : التعريف بالرسم ، وإليك بعض هذه التعريفات :

التعريف بالحد : عرفه المتأخرون من المناطقة : بأنه علم يبحث في المعلومات التصورية ، والمعلومات التصديقية ، من حيث إنها توصل إلى مجهول تصوري أو مجهول تصديقي ، أو يتوقف عليها الإيصال إليهما .

التعريف بالرسم ـ من جهة الفائدة والغاية ـ :

ـ فعرفه الشيخ الرئيس بأنه : آلة عاصمة للذهن عن الخطأ فيما نتصوره ونصدق به . النجاة

ـ وعرفه الكاتبي في الشمسية بأنه : آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر .

ـ وعرفه القاضي في المطالع بأنه : قانون يفيد معرفة الانتقال من المعلومات إلى المجهولات وشرائطها ، بحيث لا يعرض الغلط في الفكر .

تنبيه : فالمنطق ـ القانون ـ ليس هو نفسه الذي يعصم الذهن عن الخطأ ، وإلا لم يعرض للمنطقي خطأ أصلاً ، ولكنه قد يعرض له الخطأ ؛ لإهمال الآلة وعدم مراعاة الشروط .

ـ **والآلة :** هي الواسطة بين الفاعل ومنفعله في وصول أثره إليه ، كالمنشار للنجار فإنه واسطة بينه وبين الخشب في وصول أثره إليه .

ـ **والقانون :** أمر كلي ينطبق على جميع جزئياته ليتعرف أحكامه منه ، كقول النحاة : الفاعل مرفوع ، فإنه أمر كلي منطبق على جميع جزئياته ، يتعرف أحكام جزئياته منه ، حتى يتعرف منه أن زيدًا مرفوع في قولنا : ضرب زيد ، فإنه فاعل .

وإنما كان المنطق آلة ؛ لأنه واسطة بين القوة العاقلة ، وبين المطالب الكسبية في الاكتساب .

وإنما كان قانونًا ؛ لأن مسائله قوانين كلية منطبقة على سائر جزئياتها . اهـ

ومعلوماتنا كمجهولاتنا :

- منها ما هو تصور ، كإدراك مفهوم الإنسان والحيوان والفرس ونحوها .

- ومنها ما هو تصديق ، كالمعنى التصديقي في قولنا : العلم نافع ، والحياء من الإيمان ، والدين النصيحة .

- وطريق اكتساب التصورات هي : المعرفات حدودًا ، كانت أو رسومًا .

- وطريق اكتساب التصديقات هي : الأقيسة ، والبراهين .

- وللمعرفات مقدمات هي : الكليات الخمس التي تتألف منها تلك المعرفات .

- وللأقيسة والبراهين مقدمات هي : القضايا التي تتألف منها الأقيسة ، وأحكام تلك القضايا من عكوسها ونقائضها على ما سيأتي تفصيله .

وحسبك أيها الطالب - أرشدك الله وأنت على عتبة باب هذا العلم العظيم القدر - أن تعلم أن المنطق هو ميزان العلوم ، وأنه مجموع القواعد التي تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في ترتيب المعلومات لاكتساب المجهولات .

وأضرب لك مثالاً تتحقق منه صدق ما ذكرته لك : إن مشيخة علماء الإسكندرية قد حتمت على كل طالب في السنة الثالثة أن يتلقى علم المنطق ، وقد نُقلتَ في الامتحان من السنة الثانية إلى السنة الثالثة .

فلكي تبرهن على وجوب تلقيك لعلم المنطق يلزم أن تقول : أنا طالب من طلاب السنة الثالثة ، وكل طالب في السنة الثالثة يجب عليه أن يتلقى علم المنطق ، فأنا يجب عليَّ أن أتلقى علم المنطق .

فهذا قياس منتج ؛ لأنك ستعلم أن محمول القضية الصغرى - أعني : خبر الجملة الأولى - مندرج في موضوع القضية الكبرى - أعني : أنه فرد من أفراد المبتدأ في الجملة الثانية - .

فإذا حكمت على موضوع الكبرى بوجوب تعلم المنطق فقد سرى الحكم إلى موضوع الصغرى ، وهو أنت ؛ لأنك واحد ممن يصدق عليهم موضوع الكبرى .

فإذا لم تراع سريان الحكم من إحدى القضيتين إلى الأخرى لم تأمن الخطأ ، كما إذا قلت أنا طالب من طلاب السنة الثالثة ، وكل طالب في السنة السابعة يجب عليه أن يتلقى علوم البلاغة ، فهذا غير منتج لعدم سريان الحكم من القضية الثانية إلى الأولى .

وسوف تعلم تفاصيل هذه الكلمات إن شاء الله تعالى فاصبر وما صبرك إلا بالله .

((إيساغوجي)) هذه الكلمة بمنزلة قول المصنف فيما يأتي :

القول الشارح ، القضايا ، التناقض ، العكس ، القياس ، فهي ترجمة من التراجم ، وهي كلمة يونانية معناها الكليات الخمس ، ولغرابتها عن اللغة العربية اشتهر هذا الكتاب بها حتى صارت كالعلم عليه ، فيقال : إيساغوجي ، ويراد به الكتاب بأجمعه ، لا هذا الفصل وحده .

مباحث الدلالة [٢]

---

[٢]) تنبيه : اعلم أنّ المنطقي من حيث هو منطقي مهمته البحث عن المعاني - المعقولات - ، فلا بحث له عن الألفاظ ، ولكن لما كانت الحاجة إلى الألفاظ ؛ إذ بها تحصل الإفادة والاستفادة ، فالألفاظ هي الدالة على ما استكن في الضمائر ؛ إذ هي الترجمان في تفاهم بني الإنسان فبحثوا عنها من حيث إنها دلائل المعاني .

ففي الحقيقة إن الموصل للتصور المجهول ليس لفظ التعريف بل معناه ، كما أن الموصل إلى التصديق المجهول معاني المقدمات في القياس لا ألفاظها .

تعريف الدلالة :

- عرفوها باعتبار أنها حالة الفاهم ، بقولهم : (فهم أمر من أمر) ، الأمر الأول : المدلول ، والثاني : الدال .

ولما ورد عليهم أنها حينئذ وصف للفاهم لا للفظ ، قالوا : المراد بالفهم : الانفهام ، فتصير بهذا التأويل من أحوال اللفظ .

- وباعتبار أنها حالة الدال ، بقولهم : كون الشيء - أي : لفظ أو غير لفظ - بحالة - يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ، فالمفهم دال ، والمفهوم منه مدلول ، وهو تعريف القطب الرازي .

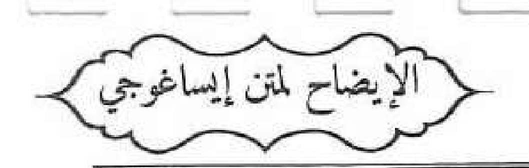
ثم إن كان الدليل لفظًا سميت دلالة لفظية ، وإلا فغير لفظية ، كدلالة الخطوط والعقود والإشارات والنصب ودلالة الأثر على المؤثر .

والدلالة اللفظية : إن كانت بجعل جاعل - أي : بوضع واضع - فهي اللفظية الوضعية ، كدلالة (الإنسان) على الحيوان الناطق - وهي المقصودة هنا - .

وإن لم تكن بجعل جاعل :

- فإما أن تكون بحسب اقتضاء الطبع كدلالة (أخ) على الوجع ، فطبعية ، فإن طبع اللافظ يقتضي التلفظ بذلك اللفظ عند عروض المعنى - الذي هو الوجع - له .

- أو لم تكن كذلك فعقلية ، كدلالة اللفظ على وجود اللافظ .



اللفظ الدّال بالوضع يدل على : تمام ما وضع له بالمطابقة ، وعلى جزئه بالتضمن إن كان له جزء ، وعلى ما يلازمه في الذهن بالالتزام .

كالإنسان : فإنه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة ، وعلى أحدهما بالتضمن ، وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام .

لا شك أن اللفظ الذي وضع بإزاء معنى من المعاني يدل على ذلك المعنى إذا أطلق ، فـ ((زيد)) الموضوع للذات المشخصة ، إذا نطقَ به ناطقٌ ، وسمعَه من كان عالمًا بوضعه له ، فإنه يفهم من هذا اللفظ تلك الذات المعينة .

وكما يفهم السامع من اللفظ معناه الذي وضع بإزائه ، فإنه قد يفهم أجزاء ذلك المعنى ، ويفهم لوازمه أيضًا .

مثلا : كلمة ((ميزان)) : إذا أطلقت فهم السامع منها الآلة المخصوصة ، وهو : المعنى الذي وضعت بإزائه ، وفهم أيضًا الكفتين والمنجم(٣) مما هو جزء للمعنى الموضوع له اللفظ ، وفهم أيضًا خاصة هذه الآلة ، وهي أنها واسطة لعلم مقادير الأشياء وزنًا .

تنبيه : ليس المراد بالعقلية : مايكون للعقل مدخلا فيها ، وإلا لكان جميع الدلالات عقلية ، بل المراد بها : ما لا مدخل فيها لسوى العقل . اهـ

٣) الكفة بالكسر وتفتح ، والمنجم : - كمنبر - الحديدة المعترضة بين كفتي الميزان وفيها لسانه .

مثال آخر : ((الشمعة)) إذا أطلقت فهم منها ذلك الشكل الأسطواني المعروف ، وهو المعنى الذي وضع له اللفظ ، وفهم أيضًا أجزاؤه من الشمع والخيط الذي يحيط به الشمع ، وفهم أيضًا أنها تنير المكان إذا أوقد ذلك الخيط .

مثال آخر : ((القهوة)) إذا أطلقت فهم منها هذا الشراب المخصوص ، وفهم أيضًا الأجزاء التي تألفت منها وهي الماء والبن، وفهم أيضًا مرارة الطعم ... وهكذا .

وبالجملة فكل لفظ موضوع لمعنى من المعاني ، فإن العَالِمَ بوضعه إذا سمعَه فهم منه المعنى الذي وضع بإزائه ، ويتبع ذلك فهم الأجزاء التي يتألف منها ذلك المعنى ، واللوازم التي تلزمه .

فبالضروة يكون اللفظ دالاً على كل من هذه الأشياء ؛ لأن دلالة اللفظ هي كونه بحيث متى أطلق فهم منه المعنى ، وهذه الثلاثة - أعني : المعنى الذي وضع اللفظ بإزائه ، والأجزاء التي يتألف منها المعنى ، واللوازم التي لا تفارق هذا المعنى - تفهم من اللفظ متى أطلق ، وإن كان الأخيران لا يفهمان إلا تبعًا للأول .

إذا تحققت هذا فاعلم أن المناطقة - دفعًا للالتباس - قد اختصوا كل واحد من هذه الثلاثة باسم خاص :

فسموا دلالة اللفظ على المعنى الذي وضع بإزائه - وهو المعنى بتمامه - : دلالة المطابقة ؛ لأن المطابقة معناها الموافقة ، وقد توافق اللفظ والمعنى ، وذلك قول المصنف : ((اللفظ الدال يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة [٤])) .

---

٤) فدلالة المطابقة : هي دلالة اللفظ على كل المعنى الموضوع له لغة ، كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق ، ومنها : دلالة المشترك على أحد معانيه التي وضع لها وضعا مطلقا ، كدلالة عين على الباصرة أو الجارية أو الذهب أو الفضة أو الجميع .

وسموا دلالة اللفظ على جزء المعنى بالتبعية لفهم الكل : دلالة تضمنية ؛ لأنها دلالة على ما هو في ضمن المعنى ، وداخل فيه [٥]، وذلك قوله : ((وعلى جزئه بالتضمن)) .

وسموا الدلالة على الخارج الذي لا يفارق المعنى إذا فهم بالتبعية له : دلالة التزامية [٦] ؛ لأن اللزوم هو عدم الانفكاك ، وهذا الخارج كذلك .

---

٥) فهي : دلالة اللفظ الموضوع لمعنى مركب من أجزاء ، على بعض أجزائه ، من حيث هي أجزاء له ، كدلالة الشمس على الضوء فقط ، أو جرم الكوكب فقط .

وكدلالة الإنسان على واحد من الحيوان أو الناطق من ضمن المجموع ، لا على انفراده ، وإلا كانت مجازا ، ولا على المجموع معا وإلا كانت مطابقة ، فكل واحد منهما جزء ما وضع له الإنسان داخل فيه .
قال حجة الإسلام : وكذلك دلالة كل وصف أخص على الوصف الأعم . اهـ

٦) **وحاصل الكلام فيها** : اعلم أن لازم الماهية : هو العرض الخارج عن ذاتياتها ـ أجزئها ـ العقلية ، وينقسم إلى قسمين : من حيث وجوده فيها إلى : لازم لها ومفارق ، ومن حيث فهمه معها إلى : بيّن اللزوم ، وغير بيّن اللزوم ، والبين ينقسم إلى : بيّن بالمعنى الأعم ، وبيّن بالمعنى الأخص .

واللوازم ثلاثة : لازم ذهنا وخارجا كالزوجية للاثنين ، ولازم خارجا فقط كسواد الغراب والزنجي ، ولازم ذهنيا فقط كلزوم البصر للعمى .

ـ والمعتبر في دلالة الالتزام : الذهني ، سواء كان خارجا أم لا .

ـ أما المعتبر في التعريفات : فدلالة المطابقة والتضمن ، أما دلالة الالتزام فلا تعتبر ؛ لأن المدلول فيها غير محصور ؛ إذ لوازم الأشياء لا تنحصر ، فلو اعتبرت لأدى إلى أن يكون اللفظ معرِّفا لما لا ينتهي من المعاني ، وهو محال .

وما ينبغي التنبه له :

ـ أنه لا التباس في دلالة اللفظ على تمام معناه، ولا في دلالته على أجزاء المعنى .

ـ وإنما يوجد الالتباس في المدلولات الخارجة عن المعنى وأجزائه .

ـ وذلك أن اللفظ قد يطلق فيفهم منه معناه الموضوع له ، ويفهم منه شيء آخر لعلاقة مّا بينهما كحاتم ، ومادر ، وأشعب ، فإن هذه الألفاظ قد وضعت للذوات المعينة ، ولكنها إذا أطلقت يفهم منها معنى آخر وهو الكرم ، والبخل ، والطمع ، لا لأن ذلك هو تمام المعنى أو جزؤه ، بل لأنه من الصفات الغالبة على المسميات بهذه الأسماء .

وكالبطيخ إذا أطلق فهم معناه وهو الفاكهة المخصوصة ، وفهم معها حلاوة الطعم .

وكالغراب ، والزنجي ، إذا أطلقا فهم معناهما ، وفهم مع كل منهما سواد اللون ، فمثل هذه المدلولات ، وإن فهمت من اللفظ تبعًا للمعنى الموضوع له .

إلا أن المنطقي لا يعتبرها من نوع الدلالة الالتزامية ، لا لأنها غير مفهومة من اللفظ تبعًا للمعنى ، بل لأنها غير مطردة ؛ إذ من المحقق وجود البطيخة المرة الطعم ، ومن الممكن أن يوجد غراب وزنجي أبيض اللون .

والمنطقي إنما يبحث عن المدلول الذي لا يفارق المعنى بحال من الأحوال .

فالمدلول الالتزامي إنما هو الشيء الذي يجزم العقل بلزومه ، وعدم انفكاكه عن المدلول المطابقي .

ولزوم الشيء للشيء :

تنبيه : اعلم أن المراد بالدلالة الالتزامية هنا : دلالة اللفظ على لازم معناه الذهني ، البين بالمعنى الأخص ـ وهو ما يلزم من تصور الملزوم تصوره ـ كدلالة لفظ الأربعة على أنها زوج ـ تنقسم بمتساويين ـ .

- قد يتوقف الجزم به على إقامة البرهان ، ويسمى لازمًا غير بيّن ، كمساواة زوايا المثلث لقائمتين ، فإن العقل لا يجزم بلزوم ذلك لكل مثلث إلا إذا اطلع على البرهان المثبت له .

- وقد لا يتوقف فيسمى بيّنا ، وهو نوعان :

- فنه ما يتوقف الجزم باللزوم فيه على تصور اللازم والملزوم ، ويسمى بيّنًا بالمعنى الأعم .

- ومنه ما يكون تصور الملزوم وحده كافيًا في تصور اللازم ، والجزم باللزوم ، ويسمى بيّنًا بالمعنى الأخص .

والحق : أن المدلول الالتزامي هو هذا الأخير ؛ لأنه هو الذي يفهم من اللفظ كلما أطلق ، وذلك قوله : ((وعلى ما يلازمه في الذهن بالالتزام)) والله أعلم بالصواب .

والدلالة : فعلية ، وعقلية ، وطبيعية ، ووضعية .

الدلالة اللفظية - وهي : كون اللفظ بحيث يفهم منه معنى - :

إما أن تستند إلى مجرد العقل ، أو لا :

- فإن استندت إلى مجرد العقل فهي عقلية ، كمن سمع لفظًا من شبح في ظلام الليل ، فإنه يفهم أن اللافظ إنسان ، وأنه حي ، فالإنسانية والحياة مدلولان للصوت المسموع ، لا لأن اللفظ المسموع موضوع لهما ، وإنما ذلك ؛ لأن العقل يحكم بأن التلفظ من خواص الإنسان الحيّ .

والتي لا تستند إلى مجرد العقل :

- فإما أن تستند إلى الطبع ، أو لا :

- فإن استندت إلى الطبع فهي طبيعية ، كدلالة ((أخ)) على وجع الصدر ، و ((الأنين)) على المرض ، فإن طبيعة المصدور تدفعه إلى النطق بكلمة ((أخ)) ، وطبيعة المرض تدفع إلى الأنين ، فوجع الصدر والمرض مدلولان ، لا بسبب الوضع ولكن بالاستناد إلى الطبع .

والتي لا تستند إلا عقل ولا إلى طبع :

- فإما أن تستند إلى الوضع ، أو لا :

- فإن استندت إلى الوضع فوضعية ، كدلالة الألفاظ الموضوعة لمعانيها المخصوصة في اللغة العربية واللغات الأخرى ، فإن هذه المعاني المخصوصة إنما تفهم من الألفاظ بواسطة أن كل لفظ منها وضع للمعنى الذي خص به .

- وإن لم تستند لا إلى عقل ، ولا إلى طبع ، ولا إلى وضع ، فهي التي سماها المصنف باسم الفعلية ، وذلك كبقية الدلالات غير المطردة التي لا يبحث المنطقي عنها .

فإنا قد أسلفنا لك أن الألفاظ كثيرًا ما تدل على معان ليست تمام المعنى ولا جزأه ولا لازمه الذي يتصور تنفكا كه .

فهذه المدلولات لا تستند إلى عقل أو طبع حتى تكون طبيعية أو عقلية ، ولا إلى وضع حتى تكون وضعية ، فهي إذا دلالة حاصلة بالفعل ، مستندة إلى إلف أو عادة أو نحوهما ، ولك أن تسميها بما شئت ، أو كما سماها المصنف دلالة فعلية .

فإن قلتَ : هذه الدلالات التي سميناها فعلية ، كدلالة حاتم على الكرم ، ودلالة الزنجي على اسوداد لونه ، والبطيخ على حلاوة طعمه ، تستند في الحقيقة إلى الوضع ؛ لأنها لم تفهم من اللفظ إلا من حيث كونه موضوعًا للمعنى فأحر بها أن تسمى وضعية .

قلتُ : الخطب في ذلك سهل ، فإما أن نفعل كما فعل المصنف اعتماداً على أصل الوضع ، ولا نجعلها من الدلالة الوضعية .

وإما أن نلاحظ ما قلت ، وحينئذ يجب تقسيم الدلالة الوضعية :

- إلى مطردة تنقسم إلى : المطابقة ، والتضمن ، والالتزام .

- وإلى غير مطردة ، وهي التي سماها المصنف : دلالة فعلية ، والله أعلم بالصواب

ثم اللفظ : إمّا مفرد : وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه ، كالإنسان .

وإمّا مؤلف : وهو الذي لا يكون كذلك ، كرامي الحجارة .

اعلم أنّ اللفظ الموضوع لمعنى :

- قد لا يكون له جزء أصلاً كهمزة الاستفهام ، وواو العطف .

- وقد يكون ذا أجزاء لا تدل على معنى كمحمد وعليّ .

- وقد لا يكون لأجزائه دلالة على معنى ، لكنه ليس جزء المعنى الموضوع له ، كتاج الدين علما لرجل ، فإن كل واحد من جزئيه دال على معنى ، ولكنه ليس جزأ للمعنى الموضوع له .

- وقد يكون ذا أجزاء دالة على معنى هو جزء المعنى الموضوع له ، ولكن لم يقصد منها الدلالة على ذلك الجزء من المعنى ، كالحيوان الناطق علماً لرجل ، فإنه وإن كان معنى الحيوان ، ومعنى الناطق جزأ من المسمى ، ولكن لم يقصد من التسمية أن يكون الحيوان دالاً على أحد الجزئين ، والناطق دالا على الجزء الآخر .

- وقد يكون اللفظ ذا أجزاء دالة على معنى هو جزء المعنى الموضوع له وأريد بكل جزء الدلالة على جزء المعنى المقصود كرامي الحجارة ، والعلم نور ، وبقية المركبات التامة والناقصة ، فهذا الأخير وحده هو المركب ، والأربعة التي قبله مفردات .

فإن قلتَ : قد يكون اللفظ مركبًا من ثلاثة أحرف ، ويراد بكل حرف منه الدلالة على معنى هو جزء المعنى المقصود ، كقول الحنفية : ((ومسئلة البئر جحط)) ، يريدون بذلك الإشارة إلى الأقوال الثلاثة في البئر إذا سقط فيها الجنب ، فالجيم إشارة إلى نجاستهما ، والحاء إلى بقاء الماء على طهارته والجنب على جنابته ، والطاء إلى طهارتهما .

وكالرموز التي اصطلح عليها المحدثون والقراء والفقهاء إشارة إلى الرواة وأصحاب الأقوال كما تجده كثيرًا في الشاطبية ، والجامع الصغير .

قلتُ : قد يمكن القول بأن هذه الكلمات الرمزية من المركبات - ولا حرج علينا في ذلك - ما دام كل حرف منها رمزًا للشيء ودالا عليه ، أو اختصارًا للكلمة الدالة عليه .

ومن قال : بأنها من المفرد ؛ لأن الإرادة في قولنا : ((يراد بالجزء منه الدلالة على جزء المعنى)) إنما هي الإرادة الجارية على قانون اللغة ، وهذه ليست كذلك ، فقد استهدف لسهام الناقدين .

ثم المركب : إما ناقص، كالمركبات التوصيفية كالإنسان الكامل، أو الإضافية كحجة الإسلام .

وإما تام : إنشائي ، كأقم الصلاة ، ولا تبغ الفساد في الأرض .

وخبري ، كقوله ﷺ : ((من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين)) ، وقوله ﷺ : ((كلكم راع ، وكل راع مسئول عن رعيته)) .

والمفرد : إما كلي ، وهو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه[٧] من وقوع الشركة فيه ، كالإنسان .
وإما جزئي ، وهو الذي يمنع نفس تصور مفهومه ذلك ، كزيد .[٨]

اللفظ المفرد بالنظر إلى معناه الموضوع له[٩]:

---

٧) قوله : ((نفس تصور مفهومه)) أي : تصور مفهومه من حيث نفسه - أي : ذاته - بقطع النظر عن الدليل الخارجي ، وإنما قيد بذلك ؛ ليدخل ما يمنع الشركة من الكليات بالنظر للخارج كواجب الوجود ، فإن الشركة فيه ممتنعة بالدليل الخارجي ، لكن إذا جرد العقل النظر إلى مفهومه لم يمنع صدقه على كثيرين ، فإن مجرد تصوره لو كان مانعاً من الشركة لم يفتقر في إثبات الوحدانية إلى دليل . اهـ

٨) إنما قيد بـ (نفس التصور) في تعريف الجزئي ؛ لئلا تدخل الكليات التي تمنع الشركة بالنظر إلى الخارج في تعريفه ، فلا يكون مانعاً .

وفي الكلي ، لئلا تخرج تلك الكليات من تعريفه ، فلا يكون جامعا ، وذلك كواجب الوجود فإنه كلي ، والشركة فيه مقطوعة العرق بالدليل الخارجي ؛ لكن إذا جرد العقل بالنظر إلى مفهومه لم يمتنع من صدقه على كثيرين ، فإن مجرد تصوره لو كان مانعاً من الشركة لم يفتقر في إثبات الوحدانية إلى دليل آخر ، ومن هنا قالوا : إن الكلي لا يجب أن يكون صادقا على أفراده ، بل منها ما يمتنع أن يكون صادقا عليه في الخارج ، وإن لم يمنع العقل من صدقها بمجرد تصوره .

٩) اعلم أن مقسم الكلي والجزئي هو المعنى لا اللفظ ؛ لما تقرر أن بحث المنطقي يتعلق بمفاهيم الأشياء ومعانيها وصورها المنطبعة في العقل .

واعلم أيضا أن القسمة بينهما حاصرة تدور بين النفي والإثبات ؛ إذ لا يوجد مفهوم لا هو كلي ولا هو جزئي ، وإلا لزم ارتفاع النقيضين ، وكذا لا يمكن أن يوجد مفهوم كلي وجزئي من جهة وحيثية واحدة .

إما كلي ، وإما جزئي ؛ لأن مفهومه إما أن يمكن صدقه على كثيرين أو لا .

فالذي لا يمكن صدقه على كثيرين يسمّى جزئيًا ، كأعلام الأشخاص ، نحو : عبدالله عَلَمًا ، فإن الصورة الحاصلة في الذهن عند سماع هذا الاسم للعَالِمِ بوضعه لمسماه ، لا يمكن أن تصدق على غير الشخص المخصوص المسمى بها .

والذي يمكن صدقه على كثيرين يسمّى كليًّا :

- سواء كانت له أفراد كثيرة بالفعل كالإنسان ، فإن الصورة الحاصلة من هذا اللفظ في ذهن العَالِمِ بوضعه لمسماه تصدق على زيد وعمرو وغيرهما من الأفراد الموجودة ، والتي لم توجد ، أو وجدت وأدركها الفناء ؛ لأن كل واحد منها يتحقق فيه معنى الإنسان .

- أو كان له فرد واحد فقط ، كالشمس ، وواجب الوجود ، فإن الشمس وإن لم يوجد من مفهومها وهو الكوكب النهاري إلا فرد واحد ، إلا أنه بحيث لو وجد كوكب نهاري آخر لصدق عليه اسم الشمس ، وواجب الوجود ، وإن قام البرهان على أنه لا يكون إلا واحدًا ، إلا أن مفهوم اللفظ في ذاته لا يستلزم استحالة صدقه على غير الواحد القهار .

- أو لم يوجد من أفراده شيء أصلاً ، كالمعدوم ، والمستحيل ، واللاشيء ، فإن هذه الكلمات وإن لم يوجد من أفرادها شيء ، إلا أن العَالِمَ بوضعها لمعانيها ، يقدر صدقها على الأفراد التي تنطبق عليها مفهوماتها ، ولذلك يسميها المناطقة بالكليات الفرضية .[١٠]

---

١٠) لحاصل كلامه : أن الكلي له أفراد متعددة هو مشترك بينها ، لا بحسب الخارج ؛ لجواز امتناع بعض أفراده وعدمها ، بل مناط الكلية هو إمكان فرض الاشتراك ، ومناط الجزئية استحالته .

فقد استبان لك مما تقدم :

- أن اللفظ الكلي هو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه ، من حيث التصور نفسه لا بالنظر إلى شيء آخر ، كاستحالة وجود أكثر من فرد له ، أو استحالة وجود جملة أفراده .

- وأن الجزئي هو الذي يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه ، كمحمد ونافع وعبد الله أعلامًا ، فإن مفهوم كل منها الذي يتصوره العارف بوضعه للذات المعينة يمنع الشركة فيه من حيث التصور نفسه .

فإن قلت : إنا نجد كثيرًا من الجزئيات ، لا يمنع نفس تصور مفهومه وقوع الشركة فيه ، كهذه الأمثلة التي مثلت بها ، فإن محمدًا مثلاً اسم لأشخاص قد لا يحصيهم العدّ ، فلم يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه ، فهو إما كلي ، أو الحد الفاصل بين الكلي والجزئي شيء آخر غير ما ذكرت .

قلت : لا هذا ولا ذاك ، فإن محمدًا إنما وضع للذات المعينة المخصوصة ، فهو لا يصدق إلا عليها بالنظر لذلك الوضع ، فلو فرضناه موضوعًا لذات أخرى ، فهو لا يصدق إلا عليها بالنظر لذلك الوضع أيضًا ، وهكذا فلم يكن صادقًا على كثيرين بالنسبة لوضع واحد ، وإنما تتعدد معانيه بتعدد الوضع لها ، واعتبر ذلك فيه إذا كان صفة ، فإنه يصدق على كل من حمدت سجاياه بالنظر إلى وضع واحد ، ولذلك نحن نعده في هذه الحالة من الكليات ، والاشتباه إنما جاءك من عدم الالتفات إلى تعدد الوضع الذي يستلزم تعدد الموضوع له .

فإن قلت : هب أن الأمر كما تقول ، أفلا يمكن أن نفرض صدق الجزئيّ على كثيرين كما فعلنا في الكليات الفرضية .

قلت : إن ذلك هدم لسور الوضع الذي يعتمد عليه في الدلالة على المعنى الموضوع له ، ولا كذلك الكليات الفرضية .

هذا ولعلك قد فهمت مما سبق أن الكلية والجزئية من صفات المعاني لا من صفات الألفاظ ، فلا يقال للفظ كلي إلا من حيث إن معناه كلي .

كما أنّ الإفراد والتركيب من صفات الألفاظ لا المعاني ، فلا يقال للمعنى إنه مفرد إلا باعتبار أن اللفظ الدال عليه مفرد ، فقول المصنف : ((والمفرد إما كلي ...... إلخ)) محمول على هذا والله أعلم .

[أقسام الكلّيّ] (١١)

> **والكلي : إما ذاتي : وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته ، كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس .**
>
> **وإما عرضي : وهو الذي يخالفه ، كالضحك بالنسبة إلى الإنسان .**

---

١١) من زيادتي .

واعلم أنّ الكلي باعتبار الذات والخروج عنها على قسمين : ذاتي ، وعرضي .

فالذاتي في اصطلاح المناطقة هنا عبارة : عما لا يكون خارجًا عن الذات عارضا لها ، سواء كان عينًا لها أو جزءا منها .

فلا يرد أن الذاتي ما يكون منسوبا إلى الذات ، والنوع يكون عين الذات ، فكيف يكون منسوبًا إليها ، لأنه لابد من المغايرة بين المنسوب والمنسوب إليه ؛ إذ لا يتصور نسبة الشيء إلى نفسه ؛ لأنا نقول هذا المعنى للذاتي إنما هو في الاصطلاح ، ولا مناقشة فيه ، فيدخل النوع والجنس والفصل .

أما العرضي فهو ما يكون خارجا عن الذات ، وهو العرض العام والخاصة .

تنبيه : محل بحثنا في الكلي المفرد بالنسبة إلى ما يحمل عليه في نفس الأمر في الذهن أو الخارج ، وهو خمسة أقسام باستقراء العقل : النوع والجنس والفصل والعرض العام والخاصة .

أما الكليات الفرضية التي لا مصداق لها ذهنا ولا خارجا كاللاشيء واللاموجود نخارجة عن المقسم، وليس يتعلق بالبحث عنها غرض يعتد به؛ إذ لا كمال في معرفة المعدومات .

لقد عرفت مما سبق أن الكلي :

هو المفهوم الذي يمكن صدقه على أفراد كثيرة ، فهذا المفهوم بالنسبة إلى تلك الأفراد : إما داخل في حقيقتها ، أو خارج عنها .

ونعني بدخوله في حقيقة أفراده [١٢] : أن يكون جزءًا لماهيتها الكلية ، أو تمام الماهية التي تمايز أفرادها بالمشخصات ، كالحيوان ، وكالناطق ، وكالإنسان بالنسبة إلى الأفراد التي تصدق عليها .

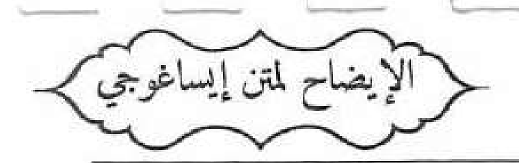
- فإن مفهوم الحيوان جزء من حقيقة الإنسان والفرس ، ومن حقيقة هذا الإنسان وهذا الفرس .

- والناطق جزء من حقيقة زيد وعمرو وغيرهما .

- والإنسان داخل في حقيقة زيد ونحوه ؛ لأن زيدًا هو هذه الماهية الكلية ، والتشخص الذي امتاز به عن سائر المشاركات في هذه الحقيقة الكلية ، فالداخل في حقيقة جزئياته كما مثلنا يسمى ذاتيًا .

والخارج عن حقيقة جزئياته يسمى عرضياً ، كالماشي بالنسبة إلى الإنسان والفرس ، وإلى هذا الإنسان ، وهذا الفرس ، وكالضاحك بالنسبة إلى زيد وبكر ونحوهما ، فإن مفهوم الماشي ومفهوم الضاحك كلاهما خارج عن حقيقة ما يصدق عليه من الجزئيات .

١٢) وهذا شروع من الشيخ رحمه الله في بيان انحصار القسمة في الخمسة .



والذاتي إما مقول في جواب ما هو ؟ بحسب الشركة المحضة ، كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس ، وهو الجنس ، ويرسم : بأنه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو ؟ (١٣) .

قد علمت : أن الكلي هو المفهوم الذي يمكن صدقه على أفراد كثيرة هي الجزئيات المندرجة تحته .

- وأن الذاتي هو الكلي الداخل في حقيقة جزئياته .
- وأن العرضي هو الكلي الخارج عن حقيقة جزئياته .

وستعلم :

- **أن الذاتي ينحصر في ثلاثة أنواع** : الجنس ، والنوع ، والفصل .
- **والعرضي ينحصر في نوعين** : الخاصة ، والعرض العام .

---

١٣) حاصل المسألة : الجنس : وهو جزء الماهية ، الذي هو تمام المشترك بينها وبين نوع ما من الأنواع المخالفة لها في الحقيقة ؛ لأنه صالح لأن يقال على الماهية وعلى ما يخالفها بالنوع ، في جواب (ما هو) ؟

وذلك كالحيوان والجسم النامي بالنسبة إلى الإنسان ، فإن الحيوان جزء ماهية الإنسان التي هي (الحيوان الناطق) ، والجسم النامي جزء ماهية الإنسان ؛ لأنه جزء الحيوان ، وجزء الجزء جزء ، وهو تمام المشترك بين ماهية الإنسان وبين البنات مثلا .

فإذا سئل عن الإنسان والفرس مثلا بما هما كان الجواب : الحيوان ، أو الجسم النامي ؛ لأن المطلوب بالسؤال عن الحقائق المختلفة بما هو إنما يكون تمام الجزء المشترك بينها .

ولا أظنك تجهل أن هذه الكليات متماثلة في الحمل على جزئياتها ، فكما يصح أن تقول : زيد إنسان ، يصح أن تقول : هو حيوان ، وهو ناطق ، وهو ضاحك ، وهو ماش .

- وإنما تمايز هذه الكليات الخمس بشيء آخر ، وهو صلاحيتها للجواب عن جزئياتها المجهولة ، فإذا كنت تجهل زيدًا مثلاً ، وسألت من يرشدك إلى حقيقته ، فقلت : ما هو زيد ؟

- صح للمسئول أن يقول لك : هو إنسان ، لأن حقيقة زيد هي الحيوان الناطق الذي هو معنى الإنسان .

- ولم يجز أن يقول لك هو حيوان ، أو ماش ، أو ناطق ، أو ضاحك ، لأن حقيقة زيد ليست واحدًا من هذه الأربعة ، فلا يصلح واحد منها أن يكون جوابًا عن سؤالك .

واعلم أن السؤال عن الجزئيات المجهولة ضربان :

- أحدهما : السؤال عن حقيقة ذلك المجهول .
- والثاني : السؤال عن الشيء الذي يصلح مميزًا لذلك المجهول .
- فإذا سألت عن الحقيقة وجب أن تقول في سؤالك : ما هو ؟
- وإذا سألت عن المميز وجب أن تقول في سؤالك : أي شيء هو ؟

إذا تحققت هذا ، فاعلم أن الكلي الداخل في الماهية :

- إما أن يكون هو الجزء الذي يرجع إليه الاشتراك بين الماهية وبين غيرها من الماهيات الأخرى ، بحيث يكون تمام المشترك بينها وبين شيء آخر ، كالحيوان بالنسبة إلى ما تحته من الأفراد .

- وإما أن يكون هو الجزء الذي يرجع إليه التمايز بين الماهية وبين غيرها من الماهيات الأخرى ، كالناطق بالنسبة إلى أفراد الإنسان .

- وإما أن يكون هو تمام الماهية التي لا تمايز بين جزئياتها إلا بالمشخصات ، كالإنسان بالنسبة إلى ما تحته من الأفراد .

فالأول - وهو تمام المشترك بين الماهية وبين شيء آخر - لا يصلح جوابًا للسؤال عن حقيقة أي فرد من الأفراد إذا انفرد ؛ لأن الجواب عن السؤال إنما يكون بتمام حقيقة المسئول عنه .

فالحيوان مثلاً لا يصلح جوابًا للسؤال بما هو إذا قلت : ما هو زيد ؟ ، أو ما هو الإنسان ؟ ، أو ما هو الفرس ؟ ؛ لأنه ليس تمام الحقيقة لواحد من هذه الثلاثة .

وإنما يصلح للجواب إذا جمعت في سؤالك بين حقيقتين من الحقائق المندرجة تحته .

فتقول : ما هو زيد والفرس ؟ ، أو ما هو الإنسان والفرس ؟ .

فحينئذ يصح أن يقال في الجواب : حيوان ؛ لأن الحيوان هو تمام الحقيقة التي يشترك فيها الإنسان والفرس ، فهذا الكلي الداخل في الماهية - الذي يقال في جواب ما هو عند السؤال عن حقيقتين فأكثر من الجزئيات المندرجة تحته ، ولا يصلح للجوب عن السؤال عن حقيقة واحدة - يسمى جنسًا .

وقد عرفه المناطقة : بأنه الكلي المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو ، ولا أظنك تحتاج إلى إيضاح شيء في هذا التعريف بعد الوقوف على التفصيل الذي أسلفنا .

ولك أن تقول في تعريفه : هو الجزء المشترك بين الماهية وبين ماهية أخرى تخالفها بحيث يكون مرجع الاشتراك لا مرجع الامتياز .



واعلم أن **الجنس** صنفان : قريب ، وبعيد .

فالجنس القريب : هو المقول في جواب ما هو على جميع الحقائق المشتركة فيه إذا اجتمعت في سؤال واحد كالحيوان ، فإنه يصلح للجواب إذا قيل : ما الإنسان ، والفرس ؟ ، وهكذا إذا استقصيت بقية أنواعه .

والجنس البعيد : هو المقول في جواب ما هو على بعض الحقائق المشتركة فيه إذا اجتمعت دون جميعها كالجسم ، فإنه يصلح للجواب إذا قلت : ما هو الإنسان ، والحجر ؟ ؛ لأنه تمام الماهية المشتركة بينهما .

ولكن إذا قلت : ما هو الإنسان ، والفرس ؟ ، أو ما هو الإنسان ، والشجر ؟ ، لم يصلح للجواب عنهما ؛ لأنه ليس تمام الماهية المشتركة بينهما .

ولكن الجواب عن الأول : حيوان ، وعن الثاني : جسم نامٍ .

وكما ينقسم الجنس إلى قريب وبعيد ، ينقسم إلى سافل ، ومتوسط ، وعال ، ومفرد .

فالجنس السافل : هو ما فوقه جنس ، ولا شيء من الأجناس تحته ، كالحيوان ، فإن فوقه الجسم النامي لشموله الحيوان والنبات ، ولا جنس تحته ، وإنما تحته أنواع فقط كالإنسان ، والفرس ، ونحوهما .

والجنس المتوسط : هو ما فوقه جنس ، وتحته جنس ، كالجسم النامي ، فإن فوقه جنس وهو الجسم لشموله مع الحيوان والنبات والجماد ، وتحته جنس وهو الحيوان .

والجنس العالي : هو ما لا جنس فوقه ، وتحته الأجناس ، كالجوهر مثلاً .

والجنس المفرد : هو الذي لا جنس فوقه ، ولا جنس تحته ، والقسمة عقلية ، فليس من الضروري أن يكون له مثال معروف .

وإما مقول في جواب ما هو ؟ بحسب الشركة والخصوصية معًا كالإنسان بالنسبة إلى أفراده ، نحو : زيد ، وعمرو ، وهو النوع .
ويرسم بأنه : كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو ؟ .

قد علمت أن السؤال عن الماهيات المجهولة إنما يكون بما هو ، والذي يصلح جوابًا عن السؤال بما هو أمران :

الأول : الجنس ، وقد أسلفنا لك أنه إنما يصلح للجواب إذا كان السؤال عن حقيقتين مختلفتين .

والثاني : هو الذي يصلح جوابًا عن الواحد والمتعدد من الأفراد المندرجة تحته كالإنسان .

فإذا قلت : ما هو زيد ؟

صح في الجواب أن تقول : إنسان ؛ لأن الإنسان - أعني الحيوان الناطق - هو تمام ماهيته .

وإذا قلت : ما زيد وعمرو ؟

صح في الجواب أيضًا أن تقول : الإنسان ؛ لأنه هو تمام الماهية المشتركة بينهما ؛ إذ لا تمايز بين أفراد الإنسان إلا بالمشخصات الجزئية .

فهذا الذي يصلح للجواب عن الواحد والمتعدد عند السؤال بما هو يسمى نوعًا ؛ فهو : الكلي الداخل في حقيقة جزئياته ، الذي يقال في جواب (ما هو ؟) عند السؤال عن الواحد والمتعدد من الجزئيات المندرجة تحته .

وقد عرفوه بأنه الكلي المقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو ؟

ولا أظنك بعد البيان السابق تحتاج إلى إيضاح شيء في تعريفه .

واعلم أن النوع قد يطلق [١٤] ، ويراد به :

الماهية التي يقال عليها ، وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو ، سواء كانت الأفراد المندرجة تحتها متفقة في حقيقتها أو لا ، ويسمى نوعًا إضافيًا .

فالإنسان نوع ؛ لأنه يقال عليه وعلى الفرس : جنس في جواب ماهما وهو الحيوان ، والحيوان نوع أيضًا ؛ لأنه يقال عليه وعلى الشجر جنس في جواب ما هما وهو الجسم النامي ، والجسم النامي نوع أيضًا ؛ لأنه يقال عليه وعلى الحجر جنس في جواب ما هما وهو الجسم ، وعلى هذا فالنوع الإضافي ثلاثة أقسام :

نوع الأنواع ، أو النوع السافل ، وهو ما لا نوع تحته ، وفوقه الأنواع .

والنوع المتوسط ، وهو ما فوقه نوع ، وتحته نوع .

والنوع العالي ، وهو ما لا نوع فوقه ، وتحته الأنواع .

وعلى قياس ما سبق في الجنس يمكن أن يزاد رابع هو النوع المفرد ، وهو الذي لا جنس فوقه ، ولا نوع تحته ، وإن لم يكن له مثال معروف ، ولكن القسمة العقلية تحتمله ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

---

١٤) فائدة : اعلم أن لفظ النوع مشترك بين معنيين : أحدهما ـ ويسمى حقيقيا ـ : ما تقدم رسمه بأنه المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو ؟ ، ويسمى حقيقيا ؛ لأن نوعيته بالنظر إلى الحقيقة الواحدة في أفراده مع قطع النظرعن اندراجه مع الغير تحت الجنس .

وثانيهما : النوع الإضافي وهو ما سيذكره الشيخ رحمه الله .

وإما غير مقول في جواب ما هو ، بل مقول في جواب : أي شيء هو في ذاته ، وهو الذي يميز الشيء عما يشاركه في الجنس .
كالناطق بالنسبة إلى الإنسان وهو الفصل ، ويرسم بأنه : كلي يقال على الشيء في جواب : أي شيء هو في ذاته (١٥) ؟ .

هذا هو القسم الثالث من أقسام الذاتي ؛ لأن الداخل في ماهية الشيء إما أن يكون تمام الماهية التي لا تمايز إلا بالمشخصات الجزئية أو لا يكون كذلك .

فالأول : هو النوع .

والثاني : وهو ما لا يكون تمام الماهية :

فهو إما أن يكون تمام المشترك بينها ، وبين ماهية أخرى تخالفها .

---

١٥) فائدة : اعلم أن السائل بـ (أي) لا يطلب بها تمام المشترك بين الماهية وشيء آخر ، وإنما يطلب بها مميز الماهية عما يشاركها فيما يضاف إليه لفظ أي .

فإذا قيل : الإنسان أي حيوان هو ؟ كان سؤالاً عن المشاركات في الحيوان ، وإن قيل : الإنسان أي شيء هو ؟ كان سؤالاً عن المشاركات في الشيئية .

واعلم أيضًا أن السؤال بأي على ثلاثة أضرب :

- أحدها : أن لا يزاد شيء على قولنا : أي شيء هو ؟
- ثانيها : أن يزاد قولنا : في حقيقته .
- ثالثها : أن يزاد قولنا : في عَرَضه .
- فإن كان الأول كان الجواب : ما يميز المسئول عنه مطلقا فصلاً قريبًا أو بعيدًا أو خاصة.
- وإن كان الثاني كان الفصل وحده جوابًا ، ولا يجاب عنه بالخواص لأنها تفيد التمييز العرضي لا الذاتي .
- وإن كان الثالث كان الجواب عنه بالخاصة وحدها ، ولا يجاب عنه بالفصول لأنها تفيد التمييز الذاتي لا العرضي .

أو لا يكون .

فالأول هو الجنس ، والثاني هو الفصل .

وهو إذا لم يكن الجزء الذي يرجع إليه الاشتراك ، فحتم أن يكون هو الجزء الذي يرجع إليه امتياز الماهية عن غيرها وهو المطلوب .

وقد علمت مما سبق أن الذاتي الذي يقال في جواب ما هو إنما هو الجنس والنوع فقط ، أما النوع فلأنه تمام ماهية الجزئيات المتفقة الحقيقة ، وأما الجنس فلأنه تمام ماهية الجزئيات المختلفة الحقيقة .

فما يكون ذاتيًا - ولا يصلح للجواب عن السؤال بما هو لا في حال الاتفاق ، ولا في حال الاختلاف - يجب أن يقال في جواب : أي شيء هو في ذاته ؟ ؛ لأنه الجزء الذاتي المميز ، وقد سبق لك أن (أي شيء هو) يسأل بها عن المميزات .

فالفصل إذن هو : الكلي الداخل في الماهية الذي يميزها عما يشاركها في جنسها ، كالناطق بالنسبة إلى الإنسان ، فإن الإنسان مركب من جزئين هما : الحيوان والناطق ، فالحيوان هو الجزء المشترك بين الإنسان والفرس والحمار وبقية أنواع الحيوان ، والناطق هو الجزء الثاني الذي يميزه عن جميع ما يشاركه في هذا الجنس .

وقد عرفوه بأنه : الكلي الذي يقال على الشيء في جواب : أي شيء هو في ذاته ؟ .

واعلم أن الفصل نوعان : قريب ، وبعيد .

فالقريب : هو الذي يميز الشيء عن جميع ما يشاركه في جنسه القريب ، كالناطق بالنسبة إلى الإنسان ، فهو فصل قريب ؛ لأنه يميز الإنسان عن كل ما يشاركه في جنسه القريب وهو الحيوان ، وكالحساس بالنسبة إلى الحيوان فإنه قريب ؛ لأنه يميز الحيوان عن كل ما يشاركه في جنسه القريب وهو الجسم النامي .

والبعيد : هو الذي يميز الشيء عن بعض ما يشاركه في جنسه البعيد. ، كالنامي والحساس بالنسبة إلى الإنسان ، فإن النامي يميزه عن الجماد الي يشاركه في جنسه البعيد الذي هو الجسم ، ولكن لا يميزه عن الشجر والفرس اللذين يشاركانه أيضًا في هذا الجنس البعيد ، والحساس يميز الإنسان عن الشجر ، ولا يميزه عن الفرس الذي يشاركه في الجسم النامي .

وربما خطر لك أن تقول : إن النوع كالإنسان يميز زيدًا عما يشاركه في الحيوان ، وإن الجنس كالحيوان يميزه أيضًا عن بعض ما يشاركه في الجسم النامي ، والجسم النامي يميزه أيضًا عن بعض ما يشاركه في الجسم المطلق ، فما للمناطقة لا يرضون أن يقال واحد من هذه الثلاثة في جواب : أي شيء هو في ذاته ؟ ، كما يقال الفصل .

فأقول لك : آفة العلم النسيان ، ألم أقل لك في صدر الكلام : أن مميز الشيء هو الذي يكون المرجع في التمييز إليه ، كما أن المشترك بين الماهيات هو الذي يكون المرجع في الاشتراك إليه ، فالإنسان وإن ميز زيدًا عن الفرس إلا أن المرجع في التمييز إلى الناطق لا إلى جملة معناه ، والحيوان وإن ميزه أيضًا عن الشجر والحجر إلا أن المرجع في التمييز إلى الحساس لا إلى جملة معناه ، والجسم النامي وإن ميزه عن الحجر إلا أن مرجع التمييز إلى النامي وحده لا إلى مجموع الكلمتين .

وما يقال في تمييز الأنواع والأجناس يقال مثله في اشتراك الفصول ، فإن الحساس مشترك بين الإنسان والفرس ، ولكنه ليس مرجع الاشتراك وحده ، بل هو الجسم النامي ، فالمشترك بين الإنسان والفرس هو مجموع معنى الحيوان الذي من جملة أجزائه الحساس ، فليس الحساس تمام المشترك ، وإنما هو جزء منه، ولولا هذه الاعتبارات لتشابهت الأقسام وضاعت فائدة التقسيم فاحتفظ بما يلقى إليك ، ولا تكن من الغافلين .

وأما العرضي [١٦] : فإما أن يمتنع انفكاكه عن الماهية ، وهو العرض اللازم ، أو لا يمتنع وهو العرض المفارق ، وكل واحد منهما إما أن يختص بحقيقة واحدة وهو الخاصة كالضاحك بالقوة والفعل للإنسان ، وترسم بأنها كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً ، وإما أن يعم حقائق فوق واحدة وهو العرض العام كالتنفس بالقوة والفعل بالنسبة للإنسان وغيره من الحيوانات ، ويرسم بأنه كلي يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولا عرضياً .

الكلي الخارج عن الماهية :

إن امتنع انفكاكه عنها ، فهو العرض اللازم ، كالزوجية بالنسبة إلى الأربعة ، والفردية بالنسبة للخمسة ، فإن الزوجية والفردية أعراض لازمة للأربعة والخمسة ، لا يمكن أن يوجد في الخارج ولا في الذهن أربعة ليست زوجًا ، ولا خمسة ليست فردًا .

وإن لم يمتنع انفكاكه عن الماهية ، فهو العرض المفارق ، كالآكل والشارب والنائم والمصلي والصائم بالنسبة للإنسان ، فإن الأكل وما معه أعراض مفارقة لحصولها في بعض الأحيان دون بعض .

وكل واحد من العرض اللازم والعرض المفارق إن اختص بحقيقة واحدة فهو الخاصة ، كالضاحك بالقوة للإنسان ، فإنه عرض لازم للإنسان ؛ إذ لا يوجد في الذهن ولا في الخارج إنسان ليس ضاحكًا بالقوة ، وكالضاحك بالفعل للإنسان ،

---

١٦) فائدة : اعلم أن المراد بالعرضي هنا : ما يعرض للذات ، وهو الخارج عن الماهية ، وهو مصطلح أهل الميزان ، لا العرض المقابل للجوهر وهو ما لا يقوم بنفسه ، كما هو مصطلح أهل الكلام ، وبين التفسيرين عموم من وجه ، كذا حققه بعضهم .

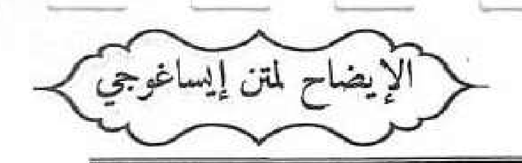
فإن الضحك بالفعل مما يختص بالإنسان ، ويتصف به في بعض الأحيان دون بعض ، وترسم الخاصة بأنها كلية ، تقال وتحمل على ما تحت حقيقة واحدة قولا عرضياً .

وإن كان العرض اللازم والعرض المفارق متحققًا في أكثر من حقيقة واحدة فهو العرض العام ، كالمتنفس بالقوة ، فإن المتنفس يحمل على الإنسان والفرس وعلى غيرهما من أنواع الحيوانات ، فهو عرض عام ، ولا يوجد في الذهن ولا في الخارج حيوان ليس متنفساً بالقوة ، فهو من الأعراض العامة اللازمة ، وكالمتنفس بالفعل فإنه عرض عام كما سبق ومفارق ؛ لأن بعض أفراد الحيوان يستطيع أن يحبس نفسه زمناً ما ، ويرسم العرض العام بأنه كلي يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولا عرضياً .

فهذه جملة أنواع المفهومات الكلية التي يمكن صدقها على الأفراد المندرجة تحتها وحملها عليها ، فإذا أنت عرفت نسبة الكلي إلى الأفراد المندرجة تحته ، وتحققت أنه جنس إذا كان تمام المشترك بين الماهيات المختلفة التي يصدق عليها ، وأنه فصل إذا كان الجزء الذي يرجع إليه التمايز بين الأفراد التي تحته وبين ماهية أخرى ، وأنه نوع إذا كان تمام ماهية أفراده التي لا يمتاز واحد منها عن الآخر إلا بالمشخصات الجزئية ، وأنه خاصة إذا كانت الأفراد التي يصدق عليها متفقة الحقيقة ، وكان خارج عن حقيقتها ، وأنه عرض عام إذا كانت أفراده مختلفة الحقائق وهو خارج عنها .

إذا عرفت ذلك كله هان عليك أن تسلك سبيل اكتساب التصورات المجهولة لك من التصورات المعروفة عندك إذا رتبتها الترتيب الذي يرشدك إليه العلم بما يتضمنه الباب الآتي ، والله يعصمك من الزلل ، ويلهمك الصواب في القول والعمل .

***



القول الشارح (١٧)

١٧) قد مر بك أن نظر المنطقي إنما هو في القول الشارح أو في الحجة ، ولكل منهما مقدمات يتوقف عليها ، ولما وقع الفراغ من بيان مقدمات القول الشارح شرع يتكلم فيه .

ومعرّف الشيء : هو المقول عليه ـ أي : ما يحمل عليه ـ ليفيد تصوره بكنه الحقيقة ، أو امتيازه عن كل ما عداه ، وتصور الحقيقة إنما يكون بالحد التام ، أما الناقص والرسوم في التعريف فتفيد امتيازه عن جميع أغياره .

تنبيه : اعلم أنه لا يجوز أن يكون المعرِف من حيث إنه معرّف نفس الشيء المعرَّف ، بحيث لا يغايره بوجه من الوجوه ؛ لأن من حق المعرِّف وجوبا أن يعلم قبل الشيء المعرَّف ؛ لأن معرفة المعرِّف علة لمعرفة الشيء المعرَّف ، والعلة واجبة التقدم على المعلول بالضرورة ، فلو كان نفسه للزم أن يعلم قبل نفسه وهو محال .

وكذا لا يجوز أن يكون أعم من الشيء المعرَّف ؛ لأن الأعم قاصرا عن إفادة المقصود بالتعريف من التصور بالكنه ، أو التمييز الذي هو أقل مراتب التعريف ، ولا يكون حينئذ مانعا .

وكذا لا يجوز أن يكون أخص منه ؛ لأن الأخص أقل وجودا في العقل ، فإن وجود الخاص في العقل مستلزم لوجود العام ، وربما يوجد العام في العقل بدون الخاص ، وما هو أقل وجودا في العقل يكون أخفى ، والأخفى غير صالح للتعريف ؛ لأنه لابد أن يكون المعرِّف أجلى من المعرَّف . وكذا الحال في الأعم والأخص من وجه .

وكذا لا يجوز أن يكون مباينا ؛ لأن الأعم والأخص إذا لم يصلحا للتعريف مع قربهما إلى الشيء فالمباين لا يصلح بالطريق الأولى ؛ لأنه غاية في البعد عنه .

أي : القول الذي يشرح الماهية ويوضحها ، فإذا كنت تجهل معنى الإنسان وطلبت علم معناه، فالقول الذي يشرحه لك ويوضحه هو قولنا: الحيوان الناطق مثلاً .

ولكي يتمكن الإنسان من شرح الماهية المجهولة حتى تصير معلومة عنده يجب أن يبحث عن أجزائها وخصائصها ، ثم يؤلف مما اجتمع لديه قولا شارحًا للماهية التي يطلبها .

وطريق ذلك أن يبحث أولا عما تشترك فيه الماهية مع غيرها من الماهيات الأخرى .

ثم يضم إليه ما يختص بها ولا يوجد في غيرها لتتميز عنده التميز الذي يطلبه ولا تلتبس بسواها .

فما لم تتميز الماهية في التعريف عن كل ما سواها لا تكون معروفة بالمعنى الذي تطمئن إليه القلوب ، فتارة يكون ذلك المميز ذاتيًا (١٨) ، كالفصل القريب ، وتارة يكون عرضيًا ، كالخاصة . وبهذا الاعتبار تتنوع المعرفات كما ستعرفه .

وحيث تقرر أن المعرِّف لا يجوز أن يكون نفس المعرف ولا أعم منه ولا أخص ولا مباينا ، تعين أن يكون مساويا له في العموم والخصوص ، أي : يكون بحالة متى صدق المعرِّف صدق الشيء المعرَّف ، ومتى صدق الشيء المعرَّف صدق هو .

١٨) فالمراد بالذاتي هنا : ما لا يمكن تصور الماهية بدونه ، والعرضي بخلافه .

الحد [١٩] : قول دال على ماهية الشيء ، وهو الذي يتركب من جنس الشيء وفصله القريبين ، كالحيوان الناطق بالنسبة إلى الإنسان وهو الحد التام . والحد الناقص ، وهو الذي يتركب من جنس الشيء البعيد وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة إلى الإنسان .

إذا جهلت شيئًا وطلبت معرفته جئت بالقول الدال على ماهيته ، ولا شك أن القول الذي يدل على تمام ماهية الشيء يلزم أن يكون مؤلفًا من جزئين :

الأول : تمام المشترك بينها وبين ما عداها من الماهيات الأخرى ، وهو الجنس القريب ، كالحيوان في تعريف الإنسان ، فإنه تمام المشترك بينه وبين الحجر والشجر والفرس .

ولو جئت مكانه بالجسم لنقص منه النامي الذي يشارك فيه الشجر ، ونقص منه الحساس الذي يشارك فيه الفرس .

أو لو جئت مكانه بالجسم النامي لنقص منه الحساس الذي يشارك فيه الفرس .

الثاني : المميز : الذاتي الذي يميزه عن جميع ما عداه ، وهو الفصل القريب ، كالناطق في تعريف الإنسان ، فإن الفصل البعيد لا يحصل به التمييز المطلوب .

فالذي يدل على ماهية الشيء دلالة تامة لا نقص فيها يسمى حدًا ، ويتركب من جنس الشيء وفصله القريبين ، ويخص باسم الحد التام .

ـ فإن نقص من أجزاء الماهية شيء ، وكان المميز لها عن جميع ما عداها ذاتيًا سمي حدًا ناقصًا .

فمدار كون المعرف حدًا أن يكون المميز عن جميع الأغيار ذاتيًا .

---

١٩) سمي حدًا ؛ لمنعه دخول الغير فيه ، وتامًا ؛ لاشتماله على جميع الذاتيات ، فالحد ما كان بمحض الذاتيات .

فالفصل القريب إذا لم يكن معه الجنس القريب حد ناقص ، كالجسم الناطق ، والنامي الناطق ، والحساس الناطق ، بل والماشي الناطق ، والضاحك الناطق ، والناطق وحده في تعريف الإنسان ، كل ذلك حد ناقص ؛ لأن الناطق والضاحك والماشي وإن دل على الحيوان ، وكذلك الحساس وإن دل على الجسم النامي ، وكذلك النامي وإن دل على الجسم بطريق الالتزام ، فإن دلالة الالتزام على أجزاء المعرف لا عبرة بها في التعاريف التي يقصد منها شرح الماهيات وتحصيل أجزائها المجهولة .

والرسم التـام ، وهو : الذي يتركب من جنس الشيء القريب ، وخواصه اللازمة له ، كالحيوان الضاحك في تعريف الإنسان .

والرسم الناقص ، وهو : الذي يتركب من عرَضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة ، كقولنا في تعريف الإنسان : إنه ماش على قدميه ، عريض الأظفار ، بادي البشرة ، مستقيم القامة ، ضحاك بالطبع .

قد أسلفنا لك أن معرف الماهية يجب أن يكون مشتملاً على ما يميزها عن جميع ما عداها ، وأن المميز إما ذاتي وإما عرضي ، وأنه متى كان المميز ذاتيًا فالمعرف حد تام إن اشتمل على جميع أجزاء الماهية التي يشاركه فيها غيره ، وناقص إن فقد منها شيئًا .

أما إذا كان المميز في المعرف عرضيًا فالأجدر به أن يسمى رسما ؛ لأن رسم الدار أثرها وعلامتها ، والأعراض كالآثار للمعروضات ، فإن اشتمل التعريف على تمام المشترك بين الماهية وبين جميع ما عداها ـ وهو الجنس القريب ـ ، وكان مميزه

عن جميع الأغيار عرضياً فهو رسم تام ، كالحيوان الضاحك في تعريف الإنسان ، فإن الحيوان جنسه القريب والضاحك خاصته التي لا توجد في غيره ، وإن لم يشتمل على الجنس القريب فهو رسم ناقص ، فالرسم الناقص ما كان مميز الماهية فيه عن كل ما عداها عرضياً ولم يشتمل على الجنس القريب ، كالجسم النامي الضاحك ، والجسم الضاحك ، والنامي الضاحك ، والحساس الضاحك ، بل والضاحك وحده ، والأعراض التي يختص مجموعها - لا كل واحد منها - بحقيقة واحدة ، كقولنا في تعريف الإنسان : إنه ماش على قدميه ، عريض الأظفار ، بادي البشرة ، مستقيم القامة ، ضحاك بالطبع ، فإن ما عدا الأخير منها لا يختص واحد منها بالإنسان ، ولكن مجموع تلك العوارض لا يوجد في غيره .

فها أنت قد عرفت الفرق بين ذاتيات الماهية وعرضياتها ، وعرفت قانون التحليل والتركيب في أجزائها ولوازمها ، فإذا عرض لك مجهول تصوري ، وطلبت معرفته فاسلك طريق معرفته من هذه السبل توفق إلى الصواب بإذن الله تعالى .

واحذر أن تشتبه عليك العرضيات بالذاتيات ، والفصول البعيدة بالأجناس ، فتضع العرض العام أو الفصل البعيد موضع الجنس ، وتضع الخاصة موضع الفصل القريب ، والله يتولى هداك ويلهمك الرشاد .

وإلى هنا وقف القلم عن الكلام في القسم الأول من المنطق وهو مباحث التصورات ، وسنشرع بعون الله وتوفيقه في القسم الثاني منه وهو مباح التصديقات ، والله يتولى هدايتنا أجمعين .

القضايا [20]

القضية : قول [21] يصح أنّ يقال لقائله : إنّه صادق فيه أو كاذب .

أسلفنا لك أن المركب :

- نـاقص : كغلام زيد .
- وتـام إنشائي : كطالع درسك ، ولا تهمل في الطلب .
- وخبري [22] : كفهمت المسألة ، والحياء من الإيمان .

ويسمى المركب التام الخبري : خبرًا ، وقضية .

فالقضية : هي المركب التام ، الذي يصح أن يقال لقائله : إنه صادق فيه ، أو كاذب [23] .

---

٢٠) هذا شروع في التصديقات بعد الفراغ من التصورات ، مبتدئًا منه بما تتألف منه الحجة وهي القضايا ، ثم أقسامها من حملية وشرطية ، ومن متصلة ومنفصلة إلى غير ذلك ، ثم ما يتعلق بها كالتناقض والعكس وغيرهما .

٢١) اعلم أنّ القول في أصل اللغة بمعنى اللفظ مهملا كان أو موضوعًا ، ثم خص في العرف العام باللفظ الموضوع مفردًا كان أو مركبًا ، ثم خص في عرف هذا الفن : بالمركب التام ، سواء كان مركبًا معقولاً أو ملفوظًا ، **فيشمل** : القضية الملفوظة ، والقضية المعقولة ـ الذهنية ـ ؛ إذ هي محط بحث المنطقي .

٢٢) أي : تام خبري .

٢٣) **اعلم أنّ هذا التعريف للقضية تعريف بالرسم التام :**

فقوله : (**المركب التام**) جنس قريب ؛ لأن المركب التام أعم من أن يحتمل الصدق أو الكذب أو لا يحتمل ، وهو : إما إنشائي ، وإما إخباري .

كما تقول : طالعتُ الدّرسَ ، فهذا :

- مركب ؛ لأنه قد قصد بجزئه الدلالة على جزء معناه .
- وتام ؛ لأنه قد أفاد فائدة يحسن السكوت عليها .
- **ويصح أن يقال لك :** صدقت فيه ، إذا كنت في الواقع طالعت درسك ، وأن يقال لك : كذبت فيه ، إذا كنت في الواقع لم تطالعه .

وكما تقول : الشمس طالعة ، فهذا مركب ، وتام ، ويصح أن يقال لقائله : صدقت ، إذا قال هذا القول نهارًا ، وأن يقال له : كذبت ، إذا قال ذلك ليلاً .

الفرق بين الخبر والإنشاء

فالفرق بين الخبر والإنشاء : أن الإنشاء لا يصح أن يقال لقائله : صدقتَ ، ولا كذبتَ ، كمن قال لك : اقرأ هذا الكتاب ، ولا تشتغل بما لا يعنيك ، فإن الأمر والنهي لا يدلان على وقوع شيء ، حتى يقبل التصديق والتكذيب ، بخلاف الخبر الدّال على ذلك .

فإن قلتَ : إنّا نجد من الأخبار ما يجب أن يقال لقائله : صدقتَ ، كقول الله تعالى : ((إن الدّين عند الله الإسلام)) ، وكقوله ﷺ : ((إنما الأعمال بالنيات)) ، إلى آخر ما ورد في الكتاب والسنة النبوية من الأخبار ، وكالأخبار البديهية الصدق كالسماء فوقنا ، والأرض تحتنا .

و (**باقي التعريف**) خاصة ، يخرج بها الإنشاء ؛ لأن الوصف بالصدق أو الكذب من عوارض الخبر المختصة به .

واعلم أيضًا أنه خرج بتقييد المركب بالتام : المركبات غير التامة ، ولكن تنبه : المراد بالمركبات التامة التي نحتاج إليها في مباحث الحجة والاستدلال هي المركبات التامة الخبرية ، فخرج بهذا القيد الأخير : المركبات التامة الإنشائية ، فلا تقع مقدمات في الحجة .

وإنا نجد من الأخبار ما يجب أن يقال لقائله : كذبتَ ، كالأخبار المعروف كذبها بالبداهة نحو الأربعة نصف الواحد .

فكيف تقولون : إن الخبر هو ما يصح أن يقال لقائله : إنه صادق فيه أو كاذب؟! .

قلتُ : أراك لم تحسن فهم ما قدمتُه لك ، ألم أقل لك : إن الإنشاء هو ما لا يقبل التصديق ولا التكذيب ، والخبر بخلافه ، فمتى صح أن تقول : للقائل : صدقتَ ، فالقول خبر وقضية ، ومتى صح أن تقول له : كذبتَ ، فالقول خبر وقضية أيضًا ، وهذا هو المطابق لمَا عرّفها به الشيخ الرئيس في النّجاة ، **حيثُ قال** : **والقضية والخبر** : هو كلّ قول فيه نسبة بين شيئين بحيث يتبعه حكم صدق أو كذب . انتهى

- ولا يلزم أن يكون القول الواحد بعينه محتملا للصدق والكذب ، وإن كان المتأخرون من المناطقة ذهبوا إلى هذا ، وتكلفوا تصحيح التعريف بزيادة قيد فيه ، فقالوا : المراد أنه يحتمل الصدق والكذب في ذاته بقطع النظر عن قائله مثلاً ، وأنتَ إذا أنصفتَ وجدانك أيقنت بأنه لا داعي إلى هذا التأويل ، والله أعلم للصواب .

وهي :
- إمّا حملية ، كقولنا : زيد كاتب .
- وإمّا شرطية متصلة ، كقولنا : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود .
- وإمّا شرطية منفصلة ، كقولنا : إما أن يكون العدد زوجًا أو فردًا .
والجزء الأوّل من الحملية يسمّى : موضوعًا ، والثاني : محمولاً .
والجزء الأول من الشرطية : يسمّى : مقدّما ، والثاني : تاليًا .

أسلفنا لك أن القضية هي : المركب التام ، الذي يصح أن يقال لقائله : إنه صادق فيه أو كاذب .

وكل مركب تام خبري لابد أن يكون بين جزئيه نسبة تربط أحدهما بالآخر ارتباطًا يجعلهما كالشيء الواحد ، نحو : زيد كاتب ، فزيد وكاتب هما الجزآن اللذان تألف منهما هذا المركب وبين هذين الجزئين نسبة ربطت أحدهما بالآخر حتى أديا معنى واحدًا ، وهو ثبوت الكتابة لزيد .

فهذه النسبة الرابطة بين الجزئين :
- إن كانت تفيد اتحاد الجزئين بحيث يكون أحدهما هو الآخر ، أو ليس هو الآخر ، فالنسبة حملية [٢٤] .

---

٢٤) فمعنى النسبة في القضية الحملية : اتحاد الطرفين ، وثبوت الثاني للأول ، أو نفي الاتحاد والثبوت ، ففي القضية الحملية يوجد اتحاد بين الموضوع والمحمول نحو قولنا : (زيد قائم) فإن مصداق زيد ومصداق القائم شيء واحد .

ويقال للمركب : قضية حملية ، فهي التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع ، أو بسلب ثبوته له ، كما في المثال السابق .

فإن النسبة التي بين (زيد وكاتب) تفيد : أن (زيدًا هو الكاتب) ، وأنهما اتحدا بحيث صار أحدهما هو الآخر ، ويسمّى جزؤها الأول - وهو المسند إليه - : موضوعًا ، ويسمّى جزؤها الثاني - وهو المسند - : محمولاً .

- وإن كانت تلك النسبة الرابطة لا تفيد اتحاد الجزأين ، ولكنها تفيد أن وجود أحد الجزأين بالنسبة للآخر كالشرط الذي يتوقف على وجوده وجود المشرط ، أو تفيد نفي ذلك ، فهي شرطية اتصالية ، ويقال للقضية : شرطية متصلة .

كقولنا : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، فإن النسبة التي بين قولنا : الشمس طالعة ، وبين قولنا : النهار موجود لا تفيد أن أحدهما هي الأخرى ، ولكنها تفيد أن وقوع الأولى يستلزم وقوع الثانية ، وأنه كالشرط له ، فهي التي حكم فيها بصدق قضية أو لا صدقها على تقدير صدق قضية أخرى .

- وإن كانت تلك النسبة الرابطة تفيد التنافر ، أو رفع التنافر بين جزئيها فهي شرطية انفصالية ، كقولنا : إما أن يكون العدد زوجًا ، وإما أن يكون العدد فردًا .

فإن النسبة الرابطة التي بين قولنا : (العدد زوج) ، وبين قولنا : (العدد فرد) تفيد التنافر والعناد بين الطرفين ، وهما في هذا المثال لا يجتمعان فيكون العدد زوجًا وفردًا معًا ، ولا يرتفعان فيكون لا زوجًا ولا فردًا ، فهي التي حكم فيها بالتنافي بين طرفيها ، أو بسلب ذلك التنافي [٢٥] .

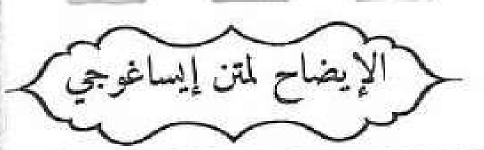
---

٢٥) فالنسبة في القضية الشرطية ليست هي نسبة الثبوت والاتحاد كالحملية ؛ لأنه لا اتحاد بين القضايا ، بل هي إما نسبة الاتصال والتصاحب والتعليق - أي : تعليق الثاني على الأول - ، أو نفي ذلك ، وإما نسبة الانفصال والتباين والتعاند ، أو نفي ذلك .

- والجزء الأول من الشرطية - متصلة كانت أو منفصلة - يسمّى : مقدمًا ، وهو في المتصلة ما يسميه النحاة شرطًا .

- والجزء الثاني من الشرطية مطلقًا يسمى : تاليًا ، وهو في المتصلة ما يسميه النحاة جوابًا وجزاء .

وستتضح لك الحمليات والمتصلات والمنفصلات في الفصول الآتية إن شاء الله .



والقضية إما موجبة ، كقولنا : زيد كاتب ، وإما سالبة ، كقولنا : زيد ليس بكاتب .

القضية مطلقًا ـ حملية كانت ، أو شرطية متصلة ، أو شرطية منفصلة ـ تنقسم إلى : موجبة ، وسالبة(٢٦) .

أما الحملية :

ـ فإن كان الحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع فهي : موجبة ، كقولنا : زيد كاتب ، وفهمت المسألة ، وعبد الله قوله الحق ، فهذه كلها قد يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع ، فهي موجبة .

ـ وإن كان الحكم فيها بسلب ثبوت المحمول للموضوع ، فهي سالبة ، كقولنا : زيد ليس بكاتب ، ولا يفلح المهمل ، والكاذب لا خير فيه ، فهذه كلها قد حكم فيها بسلب ثبوت المحمول للموضوع ، فهي سالبة .

وأما الشرطية المتصلة :

ـ فإن كان الحكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق قضية أخرى ، فهي متصلة موجبة ، كقولنا : إن نجح الطالب في الامتحان استحق المكافأة ، وإن أصلحت ما بينك وبين الله أصلح الله ما بينك وبين الناس ، وإن تؤمنوا وتتقوا فلكم أجر عظيم ، فهذه كلها قد حكم فيها بصدق قضية وتحققها وهي التالي ، على تقدير صدق المقدم وتحققه ، بمعنى أنه إذا وجد المقدم وجد التالي ، فهي متصلة موجبة .

---

٢٦) هذا تقسيم للحملية لأمر عارض ، وهو إيقاع النسبة الحكمية التي هي مدلول الرابطة وانتزاعها ، لا بحسب الذات .

ـ وإن كان الحكم فيها بسلب تحقق التالي على تقدير تحقق المقدم فهي سالبة ، يعني أن الاتصال بين المقدم والتالي منفي .

كقولنا : ليس إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود ، أي أنه لا تلازم ولا اتصال بين طلوع الشمس ووجود الليل .

وأما الشرطية المنفصلة :

ـ فإن كان الحكم فيها بالتنافي بين طرفيها ، فهي منفصلة موجبة .

كقولنا : إما أن يكون العدد زوجًا وإما أن يكون فردًا .

وكقولنا : إما أن تتفرغ لطلب العلم مع تقوى الله ، وإما أن تنصرف إلى بلدك ، ففي الأول قد حكمنا بالتنافي بين زوجية العدد وفرديته ، وفي الثاني بين التفرغ لطلب العلم مع التقوى والانصراف إلى البلد فهي موجبة .

ـ وإن كان الحكم فيها بسلب ذلك التنافي بين الطرفين فهي سالبة .

كقولنا : ليس إما أن يكون العدد زوجًا ، وإما أن يكون أربعًا ، فإنه حكم فيها بسلب التنافي بين الأربعة والزوجية .

وكقولنا : ليس إما أن تكون فقيهًا ، أو منطقيا ، فإنه قد حكم فيها بسلب التنافي بين كونك فقيهًا ، ومنطقيًا .

وكل واحدة منها : إمّا مخصوصة كما ذكرنا .

- وإما كلية مسوَّرة ، كقولنا : كل إنسان كاتب ، ولا شيء من الإنسان بكاتب .

- وإما جزئية مسوَّرة ، كقولنا : بعض الإنسان كاتب ، وبعض الإنسان ليس بكاتب .

القضية الحملية - موجبة كانت أو سالبة - تنقسم إلى أربعة أقسام ؛ لأن موضوعها إما : كلي ، أو جزئي [٢٧] .

- فإن كان موضوعها جزئيًّا : فهي مخصوصة وشخصية [٢٨]، كقولنا : صام زيد ، وزيد صائم في الموجبة ، وما كذبت ، وما أنا بكاذب في السالبة .

- وإن كان موضوعها كليًّا :

- فإن كان الحكم فيها على كل فرد من أفراده صريحًا : فهي كلية مسورة [٢٩]، وسورها في الموجبة : (كل، وجميع ، ونحوهما)، وفي السالبة : (لاشيء، ونحوها) .

كقولنا : (كل نفس بما كسبت رهينة)، و (كل من عليها فان) في الموجبة .

و (لاشيء من الإنسان بحجر) ، و (لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق) في السالبة .

---

٢٧) هذا تقسيم ثالث للحملية باعتبار الموضوع .

٢٨) سميت القضية مخصوصة ؛ لكون موضوعها لا يحتمل الاشتراك ، وسميت شخصية ؛ لكونه شخصا معينا .

٢٩) سميت مسورة ؛ لاشتمالها على السور ، ويسمى عند المناطقة (اللفظ الدال على كمية الموضوع) سورًا ؛ لإحاطته بالأفراد إحاطة سور البلد بها .

- وإن كان الحكم فيها على بعض الأفراد صريحًا : فهي جزئية مسورة ، وسورها في الموجبة : (بعض ، ونحوها) ، وفي السالبة : (ليس كل ، وليس بعض ، وبعض ليس) .

كقولنا : (بعض الطلاب يحفظ ألفية ابن مالك) ، و (بعض الطلاب يدرس المنطق) في الموجبة ، و (بعض الطلاب لا يحفظ الألفية) ، و (وبعض الطلاب لا يدرس المنطق) في السالبة .

- وإما أن لا يكون كذلك ، وتسمى : مهملة ، كقولنا : الإنسان كاتب ، والإنسان ليس بكاتب .

- وإن لم يصرح بالحكم فيها على الكل ، ولا على البعض ، فهي المهملة .

كقولنا : (عالم قريش يملأ طباق الأرض علمًا) ، و (رب الدار أدرى بما فيها) في الموجبة . و (لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين) ، و (ليس الكريم على القنا بمحرم) في السالبة .

- والشرطية - متصلة كانت أو منفصلة ، موجبة أو سالبة - كالحملية تنقسم إلى هذه الأقسام الأربعة ؛ لأن الحكم بالاتصال والانفصال :

- إن كان في زمان معين ، وفي حالة مخصوصة فهي شخصية ومخصوصة .

كقولنا : (إن جئتني الآن أكرمتك) ، و (أنت الآن إما متوضىء وإما غير متوضىء) في الموجبة متصلة أو منفصلة . و (ليس إن زرتني الآن أهينك) ، و (ليس إما أن تطالع الآن درسك وإما أن تكون في المسجد) في السالبة .

- وإن كان في جميع الأزمان والأحوال التي يمكن اجتماعها مع المقدم ، فهي كلية ، وسورها في المتصلة الموجبة : (كلما ، ومتى ، ومهما ، ونحوها) ، وفي المنفصلة الموجبة : (دائمًا) ، وفي سالبتيهما : (ليس البتة) .

كقولنا : (كلما أوقدوا نارًا للحرب أطفأها الله) ، و (دائمًا إما أن تكون الشمس طالعة ، وإما أن يكون الليل موجودًا) في الموجبة .

و (ليس البتة إن كان هذا الشخص حيوانًا فهو حجر) ، و (ليس البتة إما أن يكون هذا الكتاب شرح إيساغوجي أو في علم المنطق) في السالبة .

- وإن كان في بعض الأزمان والأحوال فهي جزئية ، وسورها في الموجبة - متصلة كانت أو منفصلة - : (قد يكون) ، وفي سالبتيهما : (قد لا يكون) ، وفي المتصلة خاصة : (ليس كلما ، وليس متى ، ونحوهما) ، وفي المنفصلة : (ليس دائمًا) .

كقولنا : (قد يكون إذا كنت من الطلاب أمرت بتلقي علم المنطق) ، و (قد يكون إما أن يكون فرض الرجل في التركة الربع وإما أن يكون فرضه النصف) في الموجبة .

و (قد لا يكون إذا كنت من الطلاب أمرت بتلقي المنطق) ، و (قد لا يكون إما أن يكون فرض الرجل في التركة الربع ، وإما أن يكون فرضه النصف) في السالبة .

- وإن أهمل الحكم عن بيان شخصية الأزمان والأحوال ، وكليتها وجزئيتها فهي مهملة .

نحو : (وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ، ولئن صبرتم لهو خير للصابرين) ، و (إما أن تكون الصلاة جهرية ، وإما أن تكون سرية) في الموجبة .

و (ليس إن كنت على طهارة حرمت عليك الصلاة) ، و (ليس إما أن تكون صلاتك ذات ركوع ، وإما أن تكون ذات سجود) في السالبة .

والمتصلة :

- إما لزومية ، كقولنا : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود .

- وإما اتفاقية ، كقولنا : إن كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق .

قد علمت : أن الشرطية المتصلة هي التي حكم فيها بصدق قضية - وهي التالي - إن كانت موجبة ، أو لا صدقها إن كانت سالبة ، على تقدير صدق قضية أخرى - وهي المقدّم - .

- فهذه المتصلة إن كان بين مقدّمها وتاليها علاقة ورابطة [٣٠] توجب استلزام تحقق التالي عند تحقق المقدم ، **فهي لزومية** [٣١] .

---

٣٠) فالعلاقة هي الأمر الذي بسببه يستلزم من المقدم التالي ، وهي أنواع : أن يكون المقدّم علة في التالي ، وأن يكون المقدم معلولا للتالي ، وأن يكون المقدّم والتالي معلولين لأمر ثالث ، وأن يكون بينهما علاقة التضايف . اهـ

٣١) وهي : ما حكم فيها بتبعية التالي للمقدم إيجابا أو سلبًا بلا انفكاك ، بأن كان بينهما علاقة توجب ذلك .

كأن يكون المقدّم علة عقلية في التالي نحو : كلما كان إنسانا كان حيوانا ، أو سببا عاديا نحو : مهما وصلت النار إلى الورق احترق ، أو شرعيا نحو : كلما زالت الشمس عن كبد السماء وجب الظهر .

أو يكون المقدّم معلولا للتالي ، نحو : إذا حصل الخسوف للقمر كانت الأرض متوسطة بين الشمس والقمر .

أو هما معا معلولين لعلة واحدة ، نحو : متى وجد النهار أضاء العالم ، حيث علتهما طلوع الشمس .

كقولنا : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، فإن بين طلوع الشمس ووجود النهار علاقة توجب تحقق أحدهما عند تحقق الآخر وهي العلية ؛ لأن المقدم علة للتالي ، ومتى وجدت العلة وجد المعلول .

وكقولنا : إن كان هذا الشراب خمراً فهو حرام ، فإن كونه خمراً علة للحرمة .

ـ وإن لم يكن بين مقدمها وتاليها علاقة توجب تحقق أحدهما عند تحقق الآخر ، ولكن اتفق أنهما متوافقان في الصدق ، **فهي اتفاقية** .

كقولنا : إن كان الإنسان ناطقًا فالحمار ناهق ، فإنه لا علاقة بين ناطقية الإنسان وناهقية الحمار ، ولكن اتفق أن الإنسان ناطق وأن الحمار ناهق .

وكقولنا : إن كنت من بيت الخلافة فأنا من بيت النبوة ، **وكقولك** : إن كنتَ تاجرًا فأنا طالب علم ، وإن كنتَ مشتغلا بعلوم الدنيا فأنا مشتغل بعلوم الدين ، فهذه لا تلازم بينها وإنما هي من قبيل الاتفاق فقط .

والمنفصلة [٣٢] :

- إما حقيقية ، كقولنا العدد إما زوج وإما فرد ، وهي مانعة الجمع والخلو معًا .

- وإما مانعة الجمع فقط ، كقولنا : هذا الشيء إما أن يكون شجرًا أو حجرًا .

- وإما مانعة الخلو فقط، كقولنا : زيد إما أن يكون في البحر وإما أن لا يغرق .

قد علمت :

أن الشرطية المنفصلة : هي التي حكم فيها بالتنافي بين طرفيها إن كانت موجبة ، أو بسلب ذلك التنافي إن كانت سالبة .

- فهذه المنفصلة :

١ - إن كان الحكم فيها بالتنافي بين طرفيها صدقًا وكذبًا ، فهي الحقيقية .

والمراد بتنافي طرفيها صدقًا : أن لا يجتمعا في الصدق والتحقق .

وبتنافيهما كذبًا : أن لا يرتفعا معًا .

---

٣٢) اعلم أن الشرطية المنفصلة تنقسم باعتبار طبيعة التنافي بين طرفيها إلى : عنادية : واتفاقية .

- أما العنادية : فهي التي يكون بين طرفيها تناف وعناد حقيقي ، وذلك بأن تكون ذات النسبة في كل منهما تنافي وتعاند ذات النسبة في الآخر .

مثل : العدد الصحيح إما أن يكون زوجًا أو فردًا .

- وأما الاتفاقية : فهي التي لا يكون التنافي بين طرفيها حقيقيًا ذاتيًا ، وإنما يتفق أن يتحقق أحدهما بدون الآخر لأمر خارج عن ذاتهما .

مثل : هذا الكتاب إما أن يكون في علم المنطق ، وإما أن يكون مملوكًا لخالد ، إذا اتفق أن خالد لا يملك كتابًا في علم المنطق ، واحتمل أن يكون هذا الكتاب المعين في علم المنطق .

فقولك : (إما أن يكون هذا العدد زوجًا وإما أن يكون فردًا) ، منفصلة حقيقية ؛ لأن قولك : (هذا العدد زوج ، وهذا العدد فرد) لا يمكن صدقهما على شيء واحد ، بحيث يكون زوجًا وفردًا معًا ، ولا يمكن ارتفاعهما عن شيء واحد بحيث يكون غير زوج وغير فرد معًا ، فهي مانعة جمع ومانعة خلو معًا .

وتتركب من : (الشيء ونقيضه ، أو المساوي لنقيضه) :

- فالمركبة من الشيء ونقيضه ، كقولنا : (إما أن يكون هذا الشيء إنسانًا ، وإما أن لا يكون إنسانًا) ، وكقولنا : (إما أن يكون هذا الكتاب في علم المنطق ، وإما أن لا يكون في علم المنطق) ، وكقولنا : (إما أن تكون طالب علم ، وإما أن لا تكون طالب علم) .

- والمركبة من الشيء والمساوي لنقيضه ، كالمثال الأول ، فإن نقيض الزوج : لا زوج ، وهو يساوي الفرد ، وكذلك الفرد نقيضه : لا فرد ، وهو يساوي الزوج .

٢ - وإن كان الحكم فيها بالتنافي بين طرفيها صدقًا فقط ، فهي مانعة الجمع .

وتتركب من : (الشيء والأخص من نقيضه) .

كقولنا : (إما أن يكون هذا الشيء شجرًا أو حجرًا) ، فإن الشيء لا يكون شجرًا وحجرًا معًا ، فهما متنافيان صدقًا ، وقد يرتفعان معًا ، فيكون إنسان مثلا ؛ لأن نقيض الشجر : لا شجر ، وهو صادق بالحجر والإنسان مثلا ، فالحجر أخصّ من نقيض الشجر الذي هو : لا شجر .

وكقولنا : (إما أن تكون من المصلين ، وإما أن لا تشتغل بمطالعة درسك) فهذان لا يجتمعان ، وقد يرتفعان ، كما إذا كنت نائمًا مثلاً .

٣ - وإن كان الحكم فيها بالتنافي بين طرفيها كذبًا فقط - أي : لا يرتفع طرفاها معًا - فهي مانعة الخلو .

وتتركب من : (الشيء والأعم من نقيضه) كقولنا : (إما أن تكون هذه المسألة من المنطق وإما أن لا تكون من قسم التصديقات)

فهذه مانعة خلو فقط ؛ لأن طرفيها لا يرتفعان ؛ إذ لو ارتفعا لكانت من التصديقات ، وليست من المنطق ، ويجوز اجتماعهما إذا كانت من قسم التصورات .

وقد تركبت من : (الشيء والأعم من نقيضه) ، فإن نقيض كونها من المنطق : أنها ليست من المنطق ، وكونها ليست من قسم التصديقات أعم من كونها ليست من المنطق ؛ لشموله قسم التصورات .

وكقولنا : (إما أن تكون من طلبة العلم الشريف ، وإما أن لا تكون من طلبة الجامع الأزهر) فهذان لا يرتفعان ؛ إذ لو ارتفعا لكان من طلبة الجامع الأزهر وليس من طلبة العلم الشريف ، ويجوز اجتماعهما بأن يكون من طلبة العلم في مشيخة الإسكندرية .

وكقول المصنف : (زيد إما أن يكون في البحر ، وإما أن لا يغرق) فهذان لا يرتفعان إذ لو ارتفعا لغرق وهو في البر ، ويجوز اجتماعهما إذا كان في البحر ولم يغرق .

وقد تكون المنفصلة ذوات أجزاء ، كقولنا : العدد إما زائد ، أو ناقص ، أو مساوٍ .

قد علمتَ :

- أنّ المنفصلة الحقيقية تتركب من قضيتين إحداهما تناقض الأخرى ، أو تساوي نقيض الأخرى .

- وأن مانعة الجمع تتركب من قضيتين ، إحداهما أخص من نقيض الأخرى .
- وأن مانعة الخلو تتركب من قضيتين ، إحداهما أعم من نقيض الأخرى .

وينبغي أن تعلم الآن :

أنّ الانفصال الحقيقي كما يصحّ أن يتركب من طرفين أحدهما نقيض الآخر ، أو مساوي نقيضه، يصحّ أن يتركب من جملة أطراف مجموعها يساوي الشيء ونقيضه .

فقولك : (إما أن يكون الكلي ذاتيًا ، وإما أن يكون غير ذاتي) يعدل قولك : (إما أن يكون الكلي جنسًا ، وإما أن يكون فصلاً ، وإما أن يكون نوعًا ، وإما أن يكون خاصة ، وإما أن يكون عرضًا عامًا)

؛ لأن الانفصال في القضية لم يقصد أن يكون بين جزئين منها فقط ، وإنما أريد أن يكون بين جملة أجزائها ، وجملة أجزائها لا تجتمع في الصدق ولا في الكذب ، فهي إذن حقيقية مؤلفة من الشيء والمساوي لنقيضه .

وكقول المصنف : (العدد إما زائد أو ناقص أو مساو)

والمراد بالزيادة والنقصان والمساواة : أن يكون ما اشتمل عليه العدد من الكسور التي هي النصف والثلث والربع والخمس والسدس والسبع والثمن والتسع والعشر مساويًا له ، أو أقل منه ، أو أكثر .

فالأربعة عدد ناقص ؛ لأنّ له نصفًا وربعًا فقط وهي ثلاثة ، والستة عدد مساو ؛ لأن له نصفًا وثلثًا وسدسًا وهي ستة ، والاثنا عشر عدد زائد ؛ لأن له نصفًا وثلثًا وربعًا وسدسًا وهي خمسة عشر .

فالزيادة والنقصان والمساواة تعدل الشيء ونقيضه ، فإذا ألفت منها قضية واحدة كانت منفصلة حقيقية ، وكما يتركب الانفصال الحقيقي من أكثر من جزءين كذلك تتركب مانعة الجمع فقط ، ومانعة الخلو فقط من ثلاثة أجزاء فأكثر .

- **كما تقول في مانعة الجمع** : إما أن يكون هذا الكلي جنسًا وإما أن يكون فصلاً ، وإما أن يكون نوعًا .

فمجموع هذه الثلاثة لا يجتمع ، وقد يرتفع إذا كان خاصة أو عرضًا عامًا .

- **وكما تقول في مانعة الخلو** : إما أن تكون من حملة كتاب الله تعالى ، وإما أن تكون من طلبة العلم الشريف ، وإما أن لا تكون من طلبة الجامع الأزهر .

فهذه الثلاثة يجوز اجتماعها صدقًا إذا كان من طلبة مشيخة الإسكندرية ومن حفاظ القرآن الكريم .

ولا يجوز اجتماعها كذبًا فإن ارتفاعها يستلزم أن يكون من طلبة الأزهر ، وليس من حملة كتاب الله ولا من طلبة العلم الشريف .

وبالجملة : فالمدار في المنفصلات على أن يكون بين مجموع القضايا التي تتألف منها المنفصلة تناف : إما في الصدق فقط ، أو في الكذب فقط ، أو فيهما معا ، ولا عبرة بعدد القضايا التي تتألف منها هذه المنفصلات .

وإنما اقتصروا على ذكر القضيتين ؛ لأن ذلك هو أقل ما يمكن أن تتألف منه قضية منفصلة . والله أعلم بالصواب

التناقض[٣٣]

هو : اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب ، بحيث يقتضي لذاته أن تكون إحداهما صادقة ، والأخرى كاذبة، كقولنا : زيد كاتب ، زيد ليس بكاتب .

أنت تعلم بالبداهة أن الحكم الإيجابي ، كقولك : (أنا كاتب) يناقضه الحكم السلبي ، كقولك : (ما أنا بكاتب ، ولست كاتبًا) .

ولكن ليس كل اختلاف بالإيجاب والسلب بين قضيتين يكون تناقضًا ، فإن قولك : (زيد كاتب ، وبكر ليس بكاتب) لا تناقض بينهما ، وقولك : (أنا جائع ، أنا لست متوضأ) لا تناقض بينهما .

وإنما التناقض : هو اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب ، بحيث يقتضي هذا الاختلاف أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة ، وأن يكون هذا الاقتضاء راجعًا إلى ذات الاختلاف بالإيجاب والسلب لا إلى شيء آخر .

---

٣٣) هذا شروع منه في لواحق القضايا وأحكامها بعد الفراغ من تعريفاتها وتقسيمها ، وبدأ بالتناقض وقدّمه على العكس ؛ لتوقف بعض براهين العكوس عليه .

واعلم أن الحاجة ماسة إلى فهم النقيض في النظر ، فربما لا يدل البرهان على شيء ، ويدل على إبطال نقيضه ، فيكون كأنه قد دل عليه ، وربما يوضع في مقدمات القياس شيء ولا يعرف وجه دلالته ما لم يرد إلى نقيضه ، فإذا لم يكن النقيض معلوما لم تحصل هذه الفوائد ، وربما يظن أن ذلك ظاهر وليس كذلك ، فإن التساهل فيه مثار أغلاط في كثير من النظريات .

فقولك : (زيد إنسان ، زيد ليس بإنسان) من قبيل التناقض ؛ لأن هاتين القضيتين قد اختلفتا بالإيجاب والسلب ، اختلافاً يقتضي لذاته أن تكون إحداهما صادقة والأخري كاذبة .

بخلاف قولك : (زيد إنسان ، زيد ليس بناطق) فإنهما وإن اختلفتا بالإيجاب والسلب اختلافاً يقتضي أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة ، إلا أن هذا الاقتضاء ليس راجعاً إلى ذات الاختلاف ، بل مرجعه شيء آخر ، وهو أن الناطق والإنسان متساويان فيما يصدقان عليه من الأفراد .

فإيجاب أحدهما إيجاب للآخر ، وسلب أحدهما سلب للآخر ، فقولك : (زيد إنسان) يعدل قولك : (زيد ناطق) .

وقولك : (ليس بناطق) يعدل قولك : (ليس بإنسان) ، فمن ههنا جاء التناقض بينهما لا من مجرد اختلاف القضيتين فى الإيجاب والسلب .

ولا يتحقق ذلك إلا بعد اتفاقهما فى الموضوع والمحمول ، والزمان والمكان ، والإضافة ، والقوة والفعل ، والجزء والكل ، والشرط ، نحو : زيد كاتب ، زيد ليس بكاتب .

قد عرفتَ : أنّ التناقض هو اختلاف قضيتين فى الإيجاب والسلب بحيث يقتضي هذا الاختلاف اقتضاءً ذاتياً أن تكون إحدى القضيتين صادقة والأخرى كاذبة [٣٤] .

---

٣٤) أي : أن القضيتين المتناقضتين لا تكونان معاً صادقتين ، ولا تكونان معاً كاذبتين ، بل إحداهما صادقة والأخرى كاذبة .

وتسمى القضية الأولى : الأصل ، والثانية : النقيض ، فإذا كان النقيض صادقاً كان الأصل كاذباً ، وإذا كان النقيض كاذباً كان الأصل صادقاً .

ولا يتحقق التناقض المعرّف بهذا التعريف إلا بعد اتفاق القضيتين :

- في الموضوع ، فلا تناقض بين : (زيد قائم ، وبكر ليس بقائم) .

- وفي المحمول ، فلا تناقض بين : (زيد كاتب ، وزيد ليس بنائم) .

- وفي الزمان ، فلا تناقض بين : (زيد نائم ليلاً ، وزيد ليس بنائم نهارًا) .

- وفي المكان ، فلا تناقض بين : (زيد موجود فى المسجد ، وزيد ليس بموجود فى السوق) .

- وفى الإضافة ، فلا تناقض بين : (زيد أب لعمرو ، وزيد ليس بأب لبكر) .

- وفي القوة والفعل ، فلا تناقض بين : (الخمر في الدّن مسكر بالقوة ، الخمر فى الدّن ليس بمسكر بالفعل) .

- وفي الجزء والكل ، فلا تناقض بين : (زيد قرأ بعض هذا الكتاب ، وزيد لم يقرأ كل هذا الكتاب) .

- وفي الشرط ، فلا تناقض بين (زيد يحل له دخول المسجد إذا كان طاهرًا ، وزيد لا يحل له دخول المسجد إذا كان جنبًا) [٣٥] .

وذلك للقاعدة العقلية المقررة : النقيضان لا يجتمعان - أي : لا يصدقان معًا - ، ولا يرتفعان - أي : لا يكذبان معًا - .

٣٥) هذه هي الوحدات الثمانية التي ذكرها القدماء في تحقيق التناقض .

وأما عند المتأخرين : فيكفي وحدتان ، وحدة الموضوع ووحدة المحمول ؛ لاستلزامها البقية ، فالوحدات الباقية مندرجة فيهما ، فوحدة الشرط والجزء والكل مندرجة في وحدة الموضوع ، ووحدة الزمان والمكان والإضافة والقوة والفعل مندرجة في وحدة المحمول .

فإذا اختلفت القضيتان في واحد من هذه المذكورات لم يكن بينهما تناقض .

وليس مرادهم أن الاختلاف في غير هذه الأشياء عفو ، فإنه لا تناقض بين قولك : (زيد يحسن التكلم باللغة العربية ، زيد لا يحسن التكلم باللغة الأجنبية) ، ولا بين قولك : (عندي عشرون رطلاً سمناً ، وليس عندي عشرون رطلا زيتاً) ، وهكذا ، بل إنما ذكروا هذه الأشياء على سبيل التمثيل فقط .

والمقصود أن تتفق القضيتان ولا يوجد بينهما اختلاف في شيءٍ أصلاً إلّا في الإيجاب والسلب دون غيرهما ، ما عدا الاختلاف في الكلية والجزئية اللذين ذكرهما المصنِّفُ بقوله :

ونقيض الموجبة الكلية إنما هي السالبة الجزئية ، ونقيض السالبة الكلية إنما هي الموجبة الجزئية ، فالمحصورتان لا يتحقق التناقض بينهما إلا بعد اختلافهما في الكمية ، لأن الكليتين قد تكذبان ، كقولنا : (كل إنسان كاتب ، ولا شيء من الإنسان بكاتب) ، والجزئيتين قد تصدقان ، كقولنا : (بعض الإنسان كاتب ، وبعض الإنسان ليس بكاتب) .

قد عرفت : أن القضية ـ حملية كانت ، أو متصلة أو منفصلة ـ تنقسم إلى : موجبة وسالبة، وكل واحدة منهما تنقسم إلى : شخصية ، وكلية ، وجزئية ، ومهملة .

أما الشخصية : فالتناقض فيها يتحقق بين القضيتين إذا اختلفتا بالإيجاب والسلب ، واتفقتا فيما عداه .

وعند المحققين : أن الصحيح والمعتبر في تحقيق التناقض : وحدة النسبة الحكمية ـ حتى يكون السلب واردًا على النسبة التي ورد عليها الإيجاب ـ ، فإن وحدة النسبة الحكمية تستلزم الوحدات الثمانية ، وعدم وحدة شيء من الوحدات يستلزم اختلاف النسبة .

- فالموجبة الشخصية نقيضها السالبة الشخصية .

وأما الكلية والجزئية : فالتناقض فيهما لا يتحقق بين القضيتين على وجه الاطراد إلا إذا اختلفتا فى الإيجاب والسلب ، وفى الكمية أيضًا ، واتفقتا فيما عداهما .

- فالموجبة الكلية إنما تناقضها السالبة الجزئية .

- والسالبة الكلية إنما تناقضها الموجبة الجزئية .

والسر في ذلك : أن الحكم قد يكون ثابتًا لبعض الأفراد دون بعض ، فلو جئنا بموجبة كلية ، وأثبتنا فيها الحكم لكل الأفراد لكان كاذبًا .

ولو جئنا مكانها بسالبة كلية ، وسلبنا الحكم فيها عن كل الأفراد ، لكان كاذبًا أيضًا .

كما لو قلنا : (كل ماء حلو) فهذا الحكم كاذب ؛ لأن الحلاوة ثابتة لبعض الماء دون بعض ، ولو جئنا مكانها بسالبة كلية وقلنا : (لا شيء من الماء بحلو) لكان كاذبًا أيضًا ؛ لأن الحلاوة ثابتة لبعض الماء ، فالكليتان كاذبتان فى هذا المثال .

ولكن لو جئنا فى نقيض الموجبة الكلية بسالبة جزئية ، وقلنا : (بعض الماء ليس بحلو) لكان صادقًا . ولو جئنا فى نقيض السالبة الكلية بموجبة جزئية ، وقلنا : (بعض الماء حلو) لكان صادقًا .

فنقيض الموجبة الكلية إنما هي السالبة الجزئية .

ونقيض السالبة الكلية إنما هي الموجبة الجزئية ، هذا هو السر في الكليتين .

وأما السر فى الجزئيتين : فهو أن الحكم قد يكون ثابتًا لبعض الأفراد دون بعض ، فيصدق الحكم على البعض إيجابًا ، ويصدق سلبًا معًا ، فتصدق الجزئيتان كما في المثال السابق .

وكما في قولك : (بعض الطلاب حنفي ، وبعض الطلاب ليس بحنفي) ، فالجزئيتان صادقتان في هذا المثال .

ولو جئنا في نقيض الموجبة الجزئية بسالبة كلية ، وقلنا : (لا شيء من الطلاب بحنفي) لكانت كاذبة .

ولو جئنا في نقيض السالبة الجزئية بموجبة كلية ، وقلنا : (كل طالب حنفي) لكانت كاذبة .

فالقضيتان المحصورتان ـ أي : المسوّرتان ـ لا يتحقق التناقض بينهما مطرداً إلا إذا اختلفتا في الكمية ـ أي : الكلية والجزئية ـ ، مع اختلافهما في الإيجاب والسلب ، واتفقتا فيما عدا ذلك .

بقيت المهملة ، وحكمها حكم الجزئية ؛ لأنها في قوتها .

فإن كانت موجبة كان نقيضها السالبة الكلية .

وإن كانت سالبة كان نقيضها الموجبة الكلية [36] .

وما قيل في الحمليات يقال مثله في الشرطيات [37] ، فلا نطيل بذكره على أنه لا يناسب المبتدئين في هذا الفن ، والله الهادي إلى سبيل الرشاد .

---

36) فائدة : اعلم أن نقيض المهملة موجبة أو سالبة يحصل :
ـ بكلية مخالفة لها في الكيف عند جمهور المنطقيين ضرورة أنها في قوة الجزئية .
ـ وبمهملة مخالفة لها في الكيف عند صاحب السلم كما أشار إليه في نظمه :
فإن تكن شخصية أو مهملة   فنقضها بالكيف أن تبدّله
فالإنسان حيوان : نقيضها عند الجمهور : لاشيء من الإنسان بحيوان .
/   : ونقيضها عند صاحب السلم : الإنسان ليس بحيوان .

37) نعم فالشرطيات تتفق مع الحمليات في التناقض وفي شروطه ، فيشترط فيها ما يشترط في الحمليات ، والمراد بوحدة النسبة فيها : وحدة اللزوم أو العناد .

العكس

هو أن يصير الموضوع محمولاً ، والمحمول موضوعًا[٣٨]، مع بقاء الإيجاب والسلب بحاله ، والتصديق بحاله .

العكس المعروف عند المناطقة **بالعكس المستوي** [٣٩] : هو أن تجعل موضوع القضية محمولاً لها ، وتجعل محمولها موضوعا فيها ، وإذا كانت موجبة أبقيتها على الإيجاب ، وإن كانت سالبة أبقيتها على السلب .

ولا يسمّى هذا عكسا للقضية إلا إذا كان واجب الصدق متى كان الأصل - وهو القضية المعكوسة - صادقًا [٤٠] .

---

٣٨) اعلم - وفقني الله وإياك - أن عبارت المصنف ليست قاصرة على القضية الحملية ؛ لأنه أراد بالموضوع : هو ، أو ما يقوم مقامه في الشرطية - وهو المقدّم - ، وبالمحمول : هو ، أو ما يقوم مقامه في الشرطية . اهـ

٣٩) سمي بالمستوي ؛ لحصول المساواة فيه بين القضية وعكسها في الصدق وفي الكيفية .

٤٠) **حاصل الكلام : أن العكس إنما يحصل بشروط ثلاثة :**

١ - **تبديل الطرفين** - طرفي القضية - : أي : تبديل الموضوع بالمحمول هذا في عكس الحمليات ، أما في عكس الشرطيات فيجعل المقدم بدل التالي ، والتالي بدل المقدم .

٢ - **بقاء الصدق** ، والمراد ببقاء الصدق : أن الأصل يكون بحيث لو فرض صدقه لزم صدق العكس ، لا أن العكس والأصل يكونان صادقين في الواقع .

واعلم أنهم اشترطوا بقاء الصدق ؛ لأن العكس لازم خاص من لوازم الأصل ، ويستحيل أن يكون الملزوم صادقًا واللازم كاذبًا .

ولم يعتبروا بقاء الكذب ؛ لأنه لا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم .

مثلاً : (بعض الحبر أسود) فهذه القضية إذا أردنا عكسها يجب أن تجعل الأسود موضوعًا والحبر محمولاً ، ونقول هكذا : (بعض الأسود حبر) .

فإذا فرضنا [٤١] الأصل صادقًا ، وجب أن يكون العكس كذلك ؛ لأن الأسود والحبر يصدقان على ذات واحدة ، فمتى صح أن نقول : (بعض الحبر أسود) ، وجب أن يصح قولنا : (بعض الأسود حبر) .

وقد وقع فى بعض نسخ المتن تحريف بزيادة كلمة : (والتكذيب) ، هكذا : (مع بقاء الإيجاب والسلب بحاله ، والتصديق والتكذيب بحاله) وهو خطأ [٤٢] ، فإن الأصل إذا كان كاذبًا لم يلزم أن يكون العكس كاذبًا أيضًا .

فإن العكس لازم للقضية ، ومتى صدق الملزوم صدق لازمه .

ولكن إذا كذب الملزوم وهو الأصل ، لم يلزم كذب اللازم وهو العكس ، كما إذا قلت : (كل حيوان إنسان) فهذا كاذب ، ولو عكسته فقلت : (بعض الإنسان حيوان) لم يكن كاذبا مثله .

---

٣ ـ بقاء ما وقع فيها من الإيجاب أو السلب ، أي : أن الأصل لو كان موجباً كان العكس أيضًا موجباً ، وإن كان سالبا فسالباً .

ـ واعلم أن هذا الشرط ليس بمجرد الاصطلاح ، بل لأنهم تتبعوا القضايا فلم يجدوها في الأكثر بعد التبديل صادقة إلا موافقة لها في الكيف .

٤١) تنبيه : اعلم أنه ليس المراد بصدقهما : صدقهما في الواقع ، بل أن يكون الأصل بحيث لو فرض صدقه لزم صدق العكس . اهـ سبق تقريره

٤٢) وقد أجيب عنه : بأن معنى قوله : (والتصديق والتكذيب بحاله) أنه إن صدق الأصل صدق العكس ، وإن كذب العكس كذب الأصل ، كما هو شأن اللزوم ، لا إن كذب الأصل كذب العكس كما فُهِم ، وفيه تأمّل .

فالتلازم بين الأصل والعكس إنما هو في الصدق فقط بمعنى أنه إذا صدق الأصل صدق عكسه ، أما إذا كذب الأصل فلا يلزم كذب عكسه [٤٣] .

---

٤٣) حاصل الكلام :

- أنه كلما صدق الملزوم صدق اللازم ، فإنه كلما وجدت النار ، فالحرارة موجودة .
- وكلما كذب اللازم كذب الملزوم ، فإنه كلما عدمت الحرارة ، فالنار معدومة .
- وليس كلما صدق اللازم صدق الملزوم ، فإنه ليس كلما وجدت الحرارة فالنار موجودة ، لجواز أن تكون الحرارة من شيء آخر كالشمس ، فالحرارة لازم أعم بالنسبة إلى النار .
- وليس كلما كذب الملزوم كذب اللازم ، فإنه ليس كلما عدمت النار فالحرارة معدومة ، لجواز أن تكون الحرارة من شيء آخر ، كالشمس .

والموجبة الكلية لا تنعكس كلية ؛ إذ يصدق قولنا : (كل إنسان حيوان) ، ولا يصدق : (كل حيوان إنسان) .

بل تنعكس جزئية ؛ لأنا إذا قلنا : (كل إنسان حيوان) يصدق (بعض الحيوان إنسان) فإنا نجد شيئًا موصوفًا بالإنسان والحيوان ، فيكون بعض الحيوان إنساناً ، والموجبة الجزئية أيضًا تنعكس جزئية بهذه الحجة .

القضايا الحقيقة بالبحث عن عكوسها أربعة :

الموجبة كلية وجزئية ، والسالبة كذلك ، والمهملة لكونها في قوة الجزئية تسري إليها أحكامها ، والشخصية قليلة الفائدة في اكتساب المجهولات من المعلومات .

أما الموجبة الكلية فلا تنعكس موجبة كلية ؛ لجواز أن يكون المحمول [٤٤] أعم من الموضوع [٤٥][٤٦] فيصدق إثبات المحمول لكل أفراد الموضوع ، ويكذب إثبات الموضوع لكل أفراد المحمول .

---

٤٤) أو التالي في الشرطية .

٤٥) أو المقدّم في الشرطية . مثلا : كلما كانت النار موجودة ، كانت الحرارة موجودة ، وعكسها : كلما كانت الحرارة موجودة كانت النار موجودة .

٤٦) أي : أنه من الجائز أن يكون المحمول أو التالي أعم من الموضوع أو المقدّم في بعض المواد .

واعلم أخي أنه إذا ثبت عدم انعكاس الموجبة في مادة واحدة ثبت عدم انعكاسها إلى الكلية مطلقًا ؛ لأن معنى عدم انعكاس القضية : أنه ليس يلزمها العكس لزومًا كليًا ، فيتضح ذلك بالتخلف في مادة واحدة ، فإنه لو لزمها كليًا لم يتخلف في شيء من المواد .

كما إذا قلت : (كل إنسان حيوان) فهذا صادق ، لأن المحمول ثابت لكل أفراد الموضوع .

ولو عكسناه كلياً ، وقلنا : (كل حيوان إنسان) كان كاذبًا ، لأن الحيوان أعم من الإنسان[٤٧] ، فإثبات الإنسان لكل أفراده غير صحيح .

وكما إذا قلت : (كل وضوء طهارة) فهذا صادق ، ولو عكسته كلياً فقلت : (كل طهارة وضوء) كان كاذبًا ، لأن الطهارة أعم من الوضوء لشمولها التيمم .

وإنما تنعكس الموجبة الكلية موجبة جزئية ، لأن المحمول إذا ثبت لكل أفراد الموضوع فقد صدقا على شيء واحد ، فصح أن يثبت له كل منهما .

كما إذا قلت : (كل إنسان حيوان) فها هنا قد أثبتنا الحيوان لكل أفراد الإنسان فبعض أفراد الحيوان إنسان ، فيصدق قولنا : (بعض الحيوان إنسان البتة) وهو المطلوب ، وكما إذا قلت : (كل فاعل مرفوع) فإنه ينعكس إلى قولنا : (بعض المرفوع فاعل) ، لأنك قد أثبت المرفوع لشيء هو فاعل فبعض المرفوع فاعل ، وهو المطلوب .

والموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية بهذه الحجة أيضًا ، فإنك إذا قلت : (بعض البيع فاسد) فقد صدق البيع والفاسد على شيء واحد ، فيصدق قولك : (بعض الفاسد بيع) ، وهو المطلوب .

---

٤٧) فيستحيل صدق الأخص على كل أفراد الأعم - في الحملية - ، إذ لو صدق الأخص على كل ما يصدق عليه الأعم لم يبق بينهما عموم وخصوص .

ولاستحالة استلزام الأعم للأخص - في الشرطية - ، لأنه لو استلزم الأخص لزم أن يوجد الأخص كلما وجد الأعم ، ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم ، وذلك بيّن البطلان .

والسالبة الكلية تنعكس سالبة كلية ، وذلك بيّن بنفسه ؛ لأنه إذا صدق لا شيء من الإنسان بحجر صدق لا شيء من الحجر بإنسان .

السالبة الكلية تنعكس كنفسها سالبة كلية [٤٨] ، فإذا صدق قولنا : (لا شيء من الإنسان بحجر) . وجب أن يصدق قولنا : (لا شيء من الحجر بإنسان) ؛ إذ لو لم يصدق هذا لصدق نقيضه وهو (بعض الحجر إنسان) وهو موجبة جزئية ، تنعكس إلى قولنا : (بعض الإنسان حجر) وهو نقيض الأصل الذي هو قولنا : (لا شيء من الإنسان بحجر) ، فلو لم تنعكس السالبة الكلية سالبة كلية لصدقت القضية ونقيضها وهو محال . وكما إذا قلت : (لا شيء من الكلي بجزئي) .

فإنه ينعكس إلى قولك : (لا شيء من الجزئي بكلي) ؛ إذ لو لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه وهو بعض الجزئي كلي ، وينعكس إلى قولك بعض الكلي جزئي ، وهو نقيض الأصل الذي هو قولك : (لا شيء من الكلي بجزئي) فيصدق الشيء ونقيضه وهو محال .

والسالبة الجزئية لا عكس لها لزومًا فإنه يصدق بعض الحيوان ليس بإنسان ولا يصدق عكسه .

السالبة الجزئية ليس لها عكس لازم [٤٩] ، فإن موضوعها قد يكون أعم من المحمول ، فيصح سلب المحمول عنه سلبًا جزئيًا ، ولا يصح سلبه هو عن الموضوع .

---

٤٨) وإلا لزم سلب الشيء عن نفسه ، وهو محال ، واعلم أن منشأ المحال نقيض العكس ؛ لأن الأصل مفروض الصدق فلا يكون منشأ للمحال ؛ وإلا لكان باطلاً .

٤٩) أي : أن عكسها غير مطرد ، فلا يكون معتبرا ؛ لما علمت - وفقني الله وإياك - أن قواعد هذا العلم لابد أن تكون كلية .

كما إذا قلت : (بعض الحيوان ليس بإنسان) فالحيوان لكونه أعم من الإنسان صحّ سلب الإنسان عنه سلبًا جزئيًا .

ولا يصحّ سلب الحيوان عن الإنسان لا كليا ولا جزئيا ، **فلا يقال :** (بعض الإنسان ليس بحيوان) فتصدق السالبة الجزئية ، ولا يصدق عكسها لا كليا ولا جزئيا ، فلا تنعكس ، وهو المطلوب .

والحاصل : أن الموجبة ـ كلية كانت أو جزئية ـ تنعكس إلى موجبة جزئية ، والسالبة الكلية تنعكس سالبة كلية ، والسالبة الجزئية لا عكس لها . والله أعلم

فها أنت قد آن لك أن تعرف قوانين اكتساب التصديقات المجهولة من التصديقات المعلومة ، عرفت أنواع القضايا التى يكثر دورانها في التخاطب العام ، ويغلب وقوعها في الاستدلال ، وأنها حمليات ، ومتصلات ومنفصلات ، موجبات وسوالب ، كليات وجزئيات .

فإذا هممت بالاستدلال على مسئلة من المسائل فاجمع معلوماتك التي تناسب تلك المسئلة ، وانظر من أي نوع هي من أنواع القضايا التى عرفتها ، واجتهد أن تكون مقدماتك صادقة في الواقع فإذا اطمأنت نفسك إلى صدق هذه المعلومات فرتبها على الطريقة التي ستعرفها في باب القياس ترشد إلى الصواب والحق بإذن الله ، والله يتولى هدايتنا أجمعين .

القيـاس [٥٠]

هو : قول ملفوظ ، أو معقول ، مؤلف من أقوال ، متى سُلّمت ، لزم عنها لذاتها قول آخر .

الطريق الذي يتوصل به إلى اكتساب المجهولات التصديقية من المعلومات التصديقية هو المعروف باسم القياس .

وهو : قول ملفوظ ـ إن أردت القياس الذى تتكلم به ـ ، أو هو قول معقول ـ إن أردت القياس ترتبه في ذهنك قبل النطق به ـ ، مؤلف من أقوال ملفوظة في القياس اللفظي ، ومعقولة فى القياس العقلي ، متى سلمت تلك الأقوال يلزم عنها لذاتها [٥١] قول آخر [٥٢] .

---

٥٠) ويقال له : الحجة أيضًا ، وهو أعلى المطالب وأهمها والمقصد الأقصى في هذا الفن ، والبحث عنه في هذا الباب إنما هو من حيث الصورة ، وأما البحث عنه من حيث المادة ففي الصناعات الخمس ، وهي البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة .

٥١) نخرج : قضايا الاستقراء ، والتمثيل ، والمساواة ، حيث تنتج الأولى بواسطة التتبع ، والثانية بواسطة العلة ، والثالثة بواسطة مقدمة أجنبية تصدق معها إن صدقت ، وتكذب إن كذبت ، كمقدمة المساواة والمباينة والنصفية ، فلم يكن لزوم النتيجة في الثلاث لذات قضايا القياس .

٥٢) و (قول آخر) : هو النتيجة اللازمة لذات مقدمتي القياس . هذا القول الآخر : هو بمعنى المؤلف المعقول قطعا ، سواء جعل التعريف للقياس المعقول أو الملفوظ ؛ لأنه لا يلزم من تلفظ القضايا ولا من تعقل معانيها التلفظ بالنتيجة ، وهو ظاهر ، ثم إن لزوم القول المعقول من القياس المعقول بين ، وأما من الملفوظ فباعتبار أنه يدل على المعقول ، فإن القياس الملفوظ ليس بقياس إلا من حيث إنه دال المعقول ، فالقياس الملفوظ

كقولنا : (كل جنابة حدث ، وكل حدث لا يبيح الدخول فى الصلاة) فهذا قول مؤلف من أقوال ، ويلزم عنها لذاتها قول آخر ، وهو قولنا : (كل جنابة لا تبيح الدخول فى الصلاة) .

فلا تسمى القضية الواحدة قياسًا ، وإن استلزم صدقها صدق عكسها ؛ لأنها قول غير مؤلف من أقوال ، ولا يدخل فى القياس ، نحو قول الشاعر :

العبد يقرع بالعصا   والحر تكفيه الملامة

لأنه وإن تألف من أقوال إلا أن هذه الأقوال لا يلزم عنها قول آخر .

كما لا يدخل فيه الضروب ~~الحميقة~~ العقيمة الآتى بيانها عند الكلام على الأشكال ، فإنها وإن تألفت على صورة القياس إلا أنها لا يلزم عنها قول آخر ، نحو : (لا شيء من الإنسان بحجر ، ولا شيء من الحجر بحيوان) .

ولا يدخل فيه أيضًا نحو قولك : (العشرة والعشرة مساوية للعشرين ، والعشرون مساوية لحاصل ضرب أربعة في خمسة) فهذا قول مؤلف من أقوال يلزم عنها قول آخر ، وهو أن العشرة والعشرة مساوية لحاصل ضرب أربعة فى خمسة ، إلا أن هذا القول الآخر لم يلزم عن المؤلف من أقوال لذاته ، وإنما لزم عنه بواسطة مقدمة أجنبية معلومة ، وهي أن مساوي المساوي لشيء مساو لذلك الشيء ، ألا ترى أنك لو قلت : (الإنسان مباين للفرس ، والفرس مباين للناطق) لا يلزم عنه أن الإنسان

يستلزم تعقل معانيه بالنسبة إلى العالم بالوضع ، وتعقل معانيه بعد التسليم يستلزم قولاً معقولاً هو النتيجة ، فالقياس الملفوظ يستلزم قولاً معقولاً بواسطة أن مستلزم المستلزم مستلزم .



مباين للناطق لعدم صدق المقدمة الأجنبية ، وهي قولنا : (مباين المباين لشيء مباين لذلك الشيء) .

وقد أشار المصنف بقوله : (متى سلمت)

إلى أنه لا يشترط في القياس أن تكون مقدماته صادقة في الواقع ، وإنما المدار على أن تكون مسلمة عند المستدل بها .

فيدخل في التعريف : القياس الكاذبُ المقدماتِ ، إذا كانت مسلمة عند المستدل بها ، كما إذا قلت : (كل إنسان جماد ، وكل جماد ملتهب) فهذه الأقوال المؤلفة كاذبة ، ولكن إذا سلمها المستدل بها يلزم عنها لذاتها قول آخر وهو (كل إنسان ملتهب) .

ـ ولما كانت النتيجة المطلوبة مغايرة في الواقع لكل من المقدمتين ، أشار المصنف إلى وجوب مغايرتها بقوله : (قول آخر)

فإنها لو كانت إحدى المقدمتين لكانت معلومة ومجهولة معًا ، ولكان ذلك من قبيل الاستدلال على الشيء بنفسه وهو مما لا يصدر عن العقلاء .

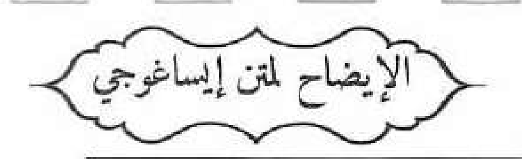
وهو إما اقتراني ، كقولنا : (كل جسم مؤلف ،وكل مؤلف حادث ، فكل جسم حادث) ، وإما استثنائي ، كقولنا : (إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، لكن النهار ليس بموجود ، فالشمس ليست بطالعة) .

القياس : إما اقتراني وإما استثنائي .

فالاقتراني : هو ما اقترن فيه موضوع المطلوب أو مقدمه بغير محموله أو تاليه ، كقولك : (كل جسم مؤلف ، وكل مؤلف حادث ، فكل جسم حادث) فهذا قياس اقتراني ؛ لأن موضوع المطلوب وهو الجسم قد اقترن في القياس بغير محموله وهو الحادث .

وكقولك : (كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وكلما كان النهار موجودًا فالعالم مضيء ، ينتج : كلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء) ، وهذه النتيجة قد اقترن مقدمها بغير تاليها في القياس .

أما القياس الاستثنائي : فهو الذي قد فصل بين مقدمتيه بأداة الاستثناء ، كقولك : (إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، لكن النهار ليس بموجود ، ينتج : الشمس ليست بطالعة) فهذا قياس استثنائي ؛ لأنه قد فصل بين مقدمتيه بأداة الاستثناء وهي لكن .



والمكرر بين مقدمتي القياس يسمّى : حدًا أوسط .

وموضوع المطلوب يسمّى : حدًا أصغر .

ومحموله يسمّى : حدًا أكبر .

والمقدمة التي فيها الأصغر تسمّى : صغرى .

والتي فيها الأكبر تسمّى : كبرى ، وهيئة التأليف تسمّى : شكلاً .

القياس الاقتراني يتألف من : قضيتين هما مقدمتا القياس .

كما تقول : (كل إنسان حيوان ، وكل حيوان جسم) ، ولهذا القياس نتيجة هي المطلوب ، وهي : قولنا : (كل إنسان جسم) .

ـ فما تجده في مقدمتي القياس مكررًا ـ وهو هنا الحيوان ـ يسمى : حدًا أوسط ؛ لأنه في الغالب يكون أعم من موضوع المطلوب ، وأخص من محموله ؛ ولأنه هو الذي اتخذته وسطًا للتصديق بثبوت محمول المطلوب لموضوعه .

ـ وموضوع المطلوب يسمّى : حدًا أصغر ؛ لأنه في الغالب يكون أخص من محموله .

ـ ومحمول المطلوب يسمّى : حدًا أكبر ؛ لأنه في الغالب يكون أعم من الموضوع .

ـ والمقدمة التي فيها الأصغر وهي الأولى تسمّى : الصغرى .

ـ والمقدمة التي فيها الأكبر وهي الثانية تسمّى : الكبرى .

ـ وهيئة التأليف تسمّى : شكلاً .

وهذه الهيئة : هي الحالة الحاصلة من وضع الحد الأوسط بالنسبة للحدين الآخرين من كونه موضوعًا أو محمولاً لهما على الوجه الذي بينه المصنف بقوله :

والأشكال أربعة ؛ لأن الحد الأوسط :

إن كان محمولاً في الصغرى موضوعًا في الكبرى فهو الشكل الأول ، وإن كان بالعكس فهو الرابع ، وإن كان موضوعًا فيهما فهو الثالث ، وإن كان محمولاً فيهما فهو الثاني .

الأشكال الحاصلة من وضع الحد الأوسط الذي يتكرر ذكره في المقدمتين أربعة :

- لأنه إن كان محمولاً في الصغرى موضوعًا في الكبرى ، فهو الشكل الأول ، كما تقول : (كل مسجد وقف ، وكل وقف يحرم بيعه = فكل مسجد يحرم بيعه) .

فالحد الأوسط وهو (وقف) قد وقع محمولاً في الصغرى موضوعًا في الكبرى .

- وإن كان محمولاً في الصغرى وفي الكبرى معًا ، فهو الشكل الثاني ، كما تقول : (كل ما بين السرة والركبة عورة ، ولا شيء مما يحل النظر إليه بعورة = فلا شيء مما بين السرة والركبة يحل النظر إليه) .

فالحد الأوسط وهو (عورة) قد وقع محمولاً في الصغرى وفي الكبرى معًا .

- وإن كان موضوعًا فيهما معًا ، فهو الشكل الثالث ، كما تقول : (كل سارق خائن ، وكل سارق تقطع يده = فبعض الخائن تقطع يده) .

فالحد الأوسط وهو (سارق) قد وقع موضوعًا في الصغرى والكبرى معًا .

- وإن كان موضوعًا في الصغرى ، محمولاً في الكبرى ، فهو الشكل الرابع ، كما تقول : (كل أكل عمد يفسد الصوم ، ولا شيء من التنفس بأكل عمد = فبعض ما يفسد الصوم ليس بتنفس) . فالحد الأوسط وهو (الأكل العمد) قد وقع موضوعًا في الصغرى محمولاً في الكبرى .

والشكل الثاني منها يرتدّ إلى الأول بعكس الكبرى ، والثالث يرتد إليه بعكس الصغرى ، والرابع يرتد إليه بعكس الترتيب ، أو بعكس المقدمتين جميعًا .

قد عرفت : أن الحد الأوسط في الشكل الأول يكون محمولاً في الصغرى موضوعًا في الكبرى ، وفي الشكل الثاني محمولاً في الصغرى وفي الكبرى معًا .

فإذا أردت رد الشكل الثاني إلى الأول عكست الكبرى فصيرت محمولها - وهو الحد الأوسط - موضوعًا ، وصيرت موضوعها محمولاً ، فيعود الأوسط محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى .

فقولنا : (كل ما بين السرة والركبة عورة ، ولا شيء مما يحل النظر إليه بعورة) يرجع إلى الأول بعكس الكبري، فتقول :(ولا شيء من العورة يحل النظر إليه) .

وعرفت : أن الحد الأوسط في الشكل الثالث يكون موضوعًا في الصغرى وفي الكبرى معًا ، فإذا أردت رده إلى الشكل الأول عكست الصغرى ليكون محمولاً فيها موضوعًا في الكبرى .

فقولنا : (كل سارق خائن ، وكل سارق تقطع يده) يرجع إلى الشكل الأول بعكس الصغرى ، فنقول : (بعض الخائن سارق) .

وعرفت : أن الحد الأوسط في الشكل الرابع يكون موضوعًا في الصغرى محمولاً في الكبرى ، فإذا أردت رده إلى الشكل الأول : فإما أن تعكس الترتيب ، وتجعل الصغرى كبرى ، والكبرى صغرى ، كما تقول : (كل وقف لا يجوز بيعه ، وكل مسجد وقف ، ينتج : بعض ما لا يجوز بيعه مسجد) ، فإذا عكست الترتيب ، قلت : (كل مسجد وقف ، وكل وقف لا يجوز بيعه ، فينتج : كل

مسجد لا يجوز بيعه) ، ثم تعكس النتيجة إلى قولك : (بعض ما لا يجوز بيعه مسجد) .

وإما أن تعكس المقدمتين ، كما تقول في المثال الأول : (بعض ما يفسد الصوم أكل عمد ، ولا شيء من الأكل العمد بتنفس = فبعض ما يفسد الصوم ليس بتنفس) .

والكامل البيّن الإنتاج هو الأول .

والشكل الرابع بعيد عن الطبع جدًا .

والذي له طبع مستقيم وعقل سليم لا يحتاج إلى رد الثاني إلى الأول .

الطريق المألوف طبعًا لاكتساب المجهولات هي أن تضع الحد الأصغر وهو موضوع المطلوب ، وتثبت له الحد الأوسط ، ثم تثبت للأوسط الحد الأكبر وهو محمول المطلوب ، أو تسلبه عنه ، لينتج إثبات الحد الأكبر للأصغر ، أو سلبه عنه ، وهذا هو الحال في الشكل الأول ، فلذلك كان بيّن الانتاج .

أما الشكل الثاني فيوافق الشكل الأول في الصغرى ، ويخالفه في الكبرى ، فهو قريب من الأول ، كأنه يبتدىء السير معه إلى نصف الطريق ، فيكون قد اقترب من المطلوب ، ولذلك لا يحتاج إلى رده للأول من كان مستقيم الطبع والفطرة سليم العقل والفكرة .

أما الشكل الثالث فبعده عن الأول أكثر من بعد الثاني ؛ لأنه يخالفه في الصغرى ، فكأنما قد افترقا من بداية سيرهما .

والشكل الرابع بعيد عن الطبع جدًا ؛ لأنه لا يتفق مع الشكل الأول فى مقدمة من مقدماته .

وإنما ينتج الثاني عند اختلاف مقدمتيه بالإيجاب والسلب .

قد علمت أن القياس يتألف من مقدمتين : صغرى وكبرى ، فالصغرى إما موجبة كلية أو موجبة جزئية ، أو سالبة كلية أو سالبة جزئية ، والكبرى كذلك ، فهذه ستة عشر ضرباً لكل شكل من الأشكال الأربعة .

أما الشكل الأول فسيأتي الكلام على ضروبه .

وأما الشكل الثاني فإنما ينتج نتيجة مطردة بشرطين :

الأول : اختلاف مقدمتيه بالإيجاب والسلب ، الثاني : أن تكون كبراه كلية .

أما اختلاف المقدمتين بالإيجاب والسلب فيسقط به ثمانية ضروب : الموجبة الكلية الصغرى مع الموجبتين ، والموجبة الجزئية الصغرى مع الموجبتين ، والسالبة الكلية الصغرى مع السالبتين ، والسالبة الجزئية الصغرى مع السالبتين .

وأما كلية الكبرى فيسقط به أربعة : السالبة الجزئية الكبري مع الموجبتين ، والموجبة الجزئية الكبرى مع السالبتين ، فالضروب المنتجة من هذا الشكل أربعة فقط .

الضرب الأول : (الموجبة الكلية الصغرى مع السالبة الكلية الكبرى) ، ونتيجته : (سالبة كلية) .

كقولنا : (كل صلاة رباعية تقصر في السفر ، ولا شيء من الوتر يقصر في السفر = فلا شيء من الصلاة الرباعية بوتر) .

الضرب الثاني : (السالبة الكلية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى) ، ونتيجته : (سالبة كلية) . **كقولنا :** (لا شيء من المفاعيل بمرفوع ، وكل مبتدأ مرفوع = فلا شيء من المفاعيل بمبتدأ) .

الضرب الثالث : (الموجبة الجزئية الصغرى مع السالبة الكلية الكبرى) ، ونتيجته : (سالبة جزئية) .

كقولنا : (بعض الدم تباح معه الصلاة ، ولا شيء من الحيض تباح معه الصلاة = فبعض الدم ليس بحيض) .

الضرب الرابع : (السالبة الجزئية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى)

كقولنا : (بعض ما يخرج من السبيلين يفسد الصوم ، ولا شيء من البول بمفسد للصوم = فبعض ما يخرج من السبيلين ليس ببول) .

والشكل الأول هو الذى جعل معيار العلوم ، فنورده هنا ليجعل دستورا يستنتج منه المطالب كلها .

وشرط إنتاجه : إيجاب الصغرى ، وكلية الكبرى .

وضروبه المنتجة أربعة :

الضرب الأول : كل جسم مؤلف ، وكل مؤلف محدث = فكل جسم محدث .

الثاني : كل جسم مؤلف ، ولا شيء من المؤلف بقديم = فلا شيء من الجسم بقديم .

الثالث : بعض الجسم مؤلف ، وكل مؤلف حادث = فبعض الجسم حادث .

الرابع : بعض الجسم مؤلف ، ولا شيء من المؤلف بقديم = فبعض الجسم ليس بقديم .

الشكل الأول لكونه بيّن الانتاج جعل ميزاناً للعلوم فهو الحقيق بالبيان في هذا المختصر ، ليكون دستوراً ومرجعاً ، ويمكن الانتفاع به في كل المطالب العلمية .

وشرط إنتاجه : إيجاب الصغرى ، وكلية الكبرى .

أما إيجاب الصغري ، فيسقط به ثمانية أضرب :

السالبة الكلية الصغرى مع الكبريات الأربع ، والسالبة الجزئية الصغرى مع الكبريات الأربع .

وأما كلية الكبرى فيسقط به أربعة :

الموجبة الجزئية الكبرى ، مع الموجبتين الصغريين ، والسالبة الجزئية الكبرى معهما أيضا .

- فالمنتج من ضروبه أربعة فقط :

الضرب الأول : الموجبة الكلية مع مثلها ، ونتيجته : موجبة كلية .

كقولنا : (كل متمسك بدينه محب لوطنه ، وكل محب لوطنه يحافظ على استقلاله = فكل متمسك بدينه يحافظ على استقلال وطنه) .

الضرب الثاني : الموجبة الكلية الصغرى ، مع السالبة الكلية الكبرى ، ونتيجته : سالبة كلية .

كقولنا : (كل قصب السكر يحتاج فى استكمال نموه إلى تسعة أشهر ، ولا شيء مما يحتاج استكمال نموه إلى تسعة أشهر يمكن أن يزرع في العام الواحد مرتين = فلا شيء من قصب السكر يمكن أن يزرع في العام الواحد مرتين) .

الضرب الثالث : الموجبة الجزئية الصغرى ، مع الموجبة الكلية الكبرى ، ونتيجته : موجبة جزئية .

كقولنا : (بعض القابضين على المصالح العامة يهمل في القيام بما عهد إليه من الشئون العمومية ، وكل من أهمل القيام بما عهد إليه من الشؤون العمومية جدير بأن يسمى خائنًا = فبعض القابضين على المصالح العامة جدير بأن يسمى خائنًا) .

الضرب الرابع : (الموجبة الجزئية الصغرى ، مع السالبة الكلية الكبرى ، ونتيجته : سالبة جزئية .

كقولنا : (بعض المسلمين تارك للصلاة عمدًا ، ولا شيء من تارك الصلاة عمدًا بمؤد لحقوق خالقه = فبعض المسلمين ليس بمؤد لحقوق خالقه) .

تكميل : قد عرفت : أن الحد الأوسط في الشكل الثالث يكون (موضوعًا في الصغرى وفي الكبرى معًا) فضروبه ستة عشر أيضًا .

وشرط إنتاجه : إيجاب الصغري ، وكلية إحدى مقدمتيه .

فسقط بالشرط الأول ثمانية ضروب :

السالبة الكلية الصغرى مع الكبريات الأربع ، والسالبة الجزئية الصغرى مع الكبريات الأربع .

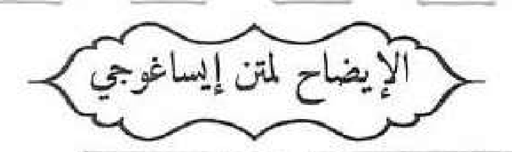
وسقط بالشرط الثاني : الموجبة الجزئية الصغرى مع الجزئية الكبرى موجبة وسالبة .

فضروبه المنتجة ستة :

الموجبة الكلية الصغرى مع الكبريات الأربع ، والموجبة الجزئية الصغرى مع الكلية الكبرى موجبة وسالبة .

وعرفت : أن الحد الأوسط في الشكل الرابع يكون موضوعًا في الصغرى محمولاً في الكبرى .

فضروبه ستة عشر أيضًا ، وشرط إنتاجه : إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى أو اختلافهما بالإيجاب والسلب ، مع كلية إحداهما .



فضروبه المنتجة : ثمانية : الموجبة الكلية الصغرى مع الموجبة الكبرى كلية أو جزئية بالشرط الأول ، والموجبة الكلية الصغرى مع السالبتين ، والموجبة الجزئية الصغرى مع السالبة الكلية ، والسالبة الكلية الصغرى مع الموجبتين ، والسالبة الجزئية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى بالشرط الثاني ، وحسب المبتدىء في هذا الفن أن يكتفي بهذا القدر من التفصيل الآن ، والله هو الفتاح العليم .

والقياس الاقتراني : إمّا أن يتركب :

- من حمليتين كما مرّ .

- وإمَّا من متصلتين ، كقولنا : (إن كانت الشّمس طالعة فالنّهارُ موجودٌ ، وكلّما كان النّهارُ موجودًا فالأرض مضيئةٌ = ينتج إن كانت الشّمس طالعةً فالأرض مضيئة) .

- وإمّا مركّب من منفصلتين ، كقولنا : (كلّ عدد إمّا زوج أو فرد ، وكلّ زوج فهو إمّا زوج الزّوج أو زوج الفرد = ينتج كلّ عددٍ إمّا فرد أو زوج الزّوج أو زوج الفرد) .

قد علمت أن المقدمات التي تتألف منها الأقيسة هي : الحمليات ، والمتصلات ، والمنفصلات ، وأن القياس الاقتراني هو ما اقترن فيه موضوع المطلوب أو مُقَدَّمه بسوى محمولة أو تاليه ، **فأقسام تأليفه من المقدمات المذكورة ستة :**

القسم الأول : ما تركب من مقدمتين حمليتين ، وقد مرت أمثلة هذا القسم .

القسم الثاني : ما تركب من متصلتين ، كقولنا : (إن أَعْرَضَ المسلمون عن التمسك بالدين غضب الله عليهم ، وكلما غضب الله على قوم ألبسهم ثوب الذل والهوان = ينتج إن أعرض المسلمون عن التمسك بالدين ألبسهم الله ثوب الذل والهوان) .

القسم الثالث : ما تركب من منفصلتين ، كقولنا : (دائمًا إما أن يكون من تجاوز الميقات إلى البلد الحرام محرما بالعمرة وإما أن يكون محرما بالحج ، ودائما إما أن يكون المحرم بالحج مفردًا أو قارنًا ، فدائماً إما أن يكون من تجاوز الميقات إلى البلد الحرام محرمًا بالعمرة أو مفردًا أو قارنًا) .

- وإما من حملية ومتصلة ، كقولنا : (كلما كان هذا إنسانًا فهو حيوان ، وكل حيوان جسم = ينتج كلما كان هذا إنسانا فهو جسم) .
- وإما من حملية ومنفصلة ، كقولنا : (كل عدد إما زوج أو فرد ، وكل زوج فهو منقسم إلى متساويين = ينتج كل عدد إما فرد وإما منقسم إلى متساويين) .
- وإما من متصلة ومنفصلة ، كقولنا : (كلما كان هذا إنسانًا فهو حيوان ، وكل حيوان فهو إما أبيض أو أسود = ينتج كلما كان هذا إنسانًا فهو إما أبيض أو أسود) .

القسم الرابع : ما تركب من متصلة وحملية ، كقولنا : (كلما كان الأمير محافظًا على حقوق رعيته فهو مطاع في قومه، وكل مطاع في قومه شديد البأس على أعدائه ، فكلما كان الأمير محافظًا على حقوق رعيته فهو شديد البأس على أعدائه) .

القسم الخامس : ما ركب من منفصلة وحملية ، كقولنا : (إما أن تعتصم بحبل الدين الحنيف ، وإما أن تتبع هواك ، وكل من اتبع هواه فهو في ضلال مبين = ينتج إما أن تعتصم بحبل الدين الحنيف وإما أن تكون في ضلال مبين) .

القسم السادس : ما تركب من متصلة ومنفصلة ، كقولنا : (كلما كان نزول الدم مانعًا من الصوم فهو من الرحم ، وكل ما نزل من الرحم فهو إما حيض وإما نفاس ، فكلما كان نزول الدم مانعًا من الصوم فهو إما حيض وإما نفاس) .

وأما القياس الاستثنائي ، فالشرطية الموضوعة فيه إن كانت متصلة ، فاستثناء عين المقدّم ينتج عين التالي ، كقولنا : إن كان هذا إنسانا فهو حيوان ، لكنه إنسان = فهو حيوان ، واستثناء نقيض التّالي ينتج نقيض المقدّم ، كقولنا : إن كان هذا إنسانًا فهو حيوان ، لكنه ليس بحيوان فلا يكون إنسانًا .

القياس الاستثنائي كما عرفت هو ما تألف من مقدمتين تفصل بينهما أداة الاستثناء ، وإحدى مقدمتيه شرطية متصلة أو شرطية منفصلة .

ـ فإن كانت شرطية متصلة فالمقدمة الأخرى إما أن يكون الحكم فيها وضع المقدم أو رفعه أو وضع التالي أو رفعه ، كقولنا : (كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، لكن الشمس طالعة) فما بعد أداة الاستثناء وهي (لكن) وضع للمقدم ، أي : أن المقدّم وهو إثبات الطلوع للشمس متحقق .

ولو قلنا : (لكن النهار ليس بموجود) فما بعد أداة الاستثناء رفع للتالي ، أي : أن نسبة الوجود للنهار منفية .

فاستثناء عين المقدّم ينتج عين التالي ؛ لأن المقدم ملزوم والتالي لازم ، فإذا تحقق الملزوم تحقق اللازم ضرورة التلازم بينهما .

واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم ؛ لأنه عند ارتفاع اللازم يرتفع الملزوم ، وإلا لوجد الملزوم بدون لازمه كقولنا : (كلما استمرأ الولاة مرتع الظلم تولدت فى الرعية روح التمرد ، لكن الولاة استمرأوا مرتع الظلم = ينتج : أن روح التمرد تولدت في الرعية ، أو تقول : لكن روح التمرد لم تتولد فى الرعية = ينتج : أن الولاة لم يستمرئوا مرتع الظلم) .

أما استثناء نقيض المقدم فلا ينتج نقيض التالي ، واستثناء عين التالي لا ينتج عيّن المقدم ؛ لجواز أن يكون التالي من اللوازم العامة .

فلو قلنا في المثال السابق : (لكن الولاة لم يستمرئوا مرتع الظلم لم ينتج أن روح التمرد لم تتولد في الرعية ؛ لأن تولد روح التمرد كما هو من لوازم ظلم الراعي ، كذلك هو من لوازم سوء الإدارة) .

ولو قلنا في المثال السابق : (لكن روح التمرد قد تتولد في الرعية ، لم ينتج أيضا أن الولاة قد استمرأوا مرتع الظلم للعلة السابقة) .



وإن كانت منفصلة حقيقية فاستثناء عين أحد الجزأين ينتج نقيض الآخر ، واستثناء نقيض أحدهما ينتج عين الآخر ، وإن كانت مانعة الجمع فاستثناء عين أحد الجزأين ينتج نقيض الآخر ، واستثناء نقيض أحدهما لا ينتج ، وإن كانت مانعة الخلو فالأمر بالعكس .

المنفصلة الحقيقية هي كما علمت تتركب من الشيء ونقيضه ، أو المساوي لنقيضه ، فإذا وقعت مقدمة في القياس الاستثنائي كان استثناء عين أحد طرفيها منتجًا لنقيض الآخر ، وإلا لزم اجتماع النقيضين ، واستثناء نقيض أحد طرفيها منتجًا لعين الآخر ، وإلا لزم رفع النقيضين ، كقولنا : (إما أن يكون هذا المكلف مؤمنًا وإما أن يكون كافرًا ، لكنه مؤمن فليس بكافر ، أو لكنه ليس بمؤمن فهو كافر ، أو لكنه كافر فهو ليس بمؤمن ، أو لكنه ليس بكافر فهو مؤمن) .

وإذا وقعت مانعة الجمع مقدمة في القياس الاستثنائي ، وهي كما علمت تتركب من الشيء والأخص من نقيضه ، كان استثناء عين أحد الجزأين منتجًا لنقيض الآخر ، وإلا لزم اجتماع الضدين .

أما استثناء نقيض أحدهما فلا ينتج عين الآخر لجواز ارتفاعهما معًا ، كقولنا : إما أن يكون الحائز لشهادة العالمية عضوًا في المحكمة العليا ، وإما أن يكون قاضيًا في إحدى مديريات القطر المصري ، لكنه عضو في المحكمة العليا ، فهو ليس بقاض في إحدى المديريات ، أو لكنه قاض في إحدى المديريات فهو ليس بعضو في المحكمة العليا .

ولو استثنينا نقيض أحدهما ، وقلنا : (لكنه ليس بعضو في المحكمة العليا ، لم ينتج أنه قاض في إحدى المديريات) ، أو قلنا : (لكنه ليس بقاض في إحدى



المديريات) لم ينتج أنه عضو في المحكمة العليا ؛ لجواز ارتفاعهما بأن يكون مدرسًا أو تاجرًا أو نحو ذلك .

وإذا وقعت مانعة الخلو مقدمة في القياس الاستثنائي ، وهي كما علمت تتركب من الشيء والأعم من نقيضه ، كان استثناء نقيض أحد الجزأين منتجًا لعين الآخر ، وإلا ارتفع النقيضان معًا .

أما استثناء عين أحدهما فلا ينتج نقيض الآخر لجواز اجتماعهما في الوجود ، كقولنا : (إما أن يكون هذا المكلف مؤمناً ، وإما أن يكون عاصياً لمولاه ، لكنه ليس بمؤمن فهو عاص لمولاه ، أو لكنه ليس بعاص لمولاه فهو مؤمن) ؛ لأن نقيض الإيمان وهو الكفر أخص من المعصية .

ولو استثنينا عين أحدهما ، وقلنا : (لكنه مؤمن) لم ينتج أنه غير عاص ، و قلنا : (لكنه عاص) لم ينتج أنه غير مؤمن ؛ لأن الإيمان والعصيان بمعنى اقتراف الذنوب يجتمعان في مؤمن اقترف ذنبا ، ولا يرتفعان ، وإلا لكان كافرًا وغير مذنب ، والكفر أكبر الذنوب والمعاصي التي يقترفها الإنسان ، ثبتنا الله وإياكم بالقول الثابت في الحياة وفي الآخرة ، فإنا قد رضينا بالله ربا وبالإسلام دينا وبسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم نبيا ورسولا .

الصناعات الخمس[53]

البرهان : هو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لإنتاج اليقينيات .

قد عرفت كيفية تركيب الأقيسة الاقترانية والاستثنائية ، وعلمت المنتج منها وغير المنتج ، فاعلم الآن أن كل قياس تؤلفه على إحدى الكيفيات السابقة فهو إما برهان أو جدل أو خطابة أو شعر أو مغالطة ، وهي التي يسميها المناطقة بالصناعات الخمس .

والفرق بين هذه الخمسة يرجع إلى نفس المقدمات التي يتألف منها القياس لا إلى كيفية تأليفها فأولها وأشرفها البرهان وهو القياس المؤلف من مقدمات يقينية .

وإنما تكون المقدمة يقينية [54] إذا اعتقدت الحكم الذى تشمل عليه اعتقاداً جازماً مطابقاً للواقع ثابتاً لا يزول ولا يتغير ، كقولك : (السماء فوقنا) فهذه المقدمة

---

53) قد علمت مما سبق أن القياس منقسم باعتبار الصورة إلى الاقتراني والاستثنائي ، والاقتراني إلى الحملي والشرطي ، وكل منهما إلى الأشكال الأربعة كما تقدم .
فاعلم الآن أنه ينقسم أيضا باعتبار ما له من المواد إلى الصناعات الخمس ، وهي : البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة ـ وتسمى سفسطة أيضا ـ وسيأتي بيانها في كلام الشارح رحمه الله .
واعلم أنه كما يجب على المنطقي النظر في صورة الأقيسة كذلك يجب عليه النظر في موادها الكلية حتى يمكنه الاحتراز عن الخطأ في الفكر من جهتي الصورة والمادة كليهما .

54) اليقين : هو اعتقاد أن الشيء كذا ، مع اعتقاد أنه لا يمكن إلا أن يكون كذا ، مع مطابقته للواقع ، وامتناع تغيره .
فيخرج بالقيد الأول : الظن ، وبالثاني : الجهل المركب ، وبالثالث : اعتقاد المقلد .

يقينية ، لأنك تعتقد ذلك اعتقادًا جازمًا ، وهو اعتقاد مطابق للواقع لا يزول ولا يتغير ، وبالضرورة المقدمات اليقينية إذا ألفت تأليفا صحيحًا تنتج نتيجة يقينية .

واليقينيات ستة : **أوليات ، كقولنا : الواحد نصف الاثنين ، والكل أعظم من الجزء .** **ومشاهدات ، كقولنا : الشمس مشرقة ، والنار محرقة .**

اليقينيات ستة أقسام :

(١) أوليات : وهي القضايا التي يصدق بها العقل بفطرته وغريزته ، فلا يتوقف التصديق بها إلا على تصور أطرافها [٥٥] .

كقولنا : الكل أعظم من الجزء [٥٦]، والوالد أكبر سنًا من ولده ، والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان .

(٢) ومشاهدات : وهي التي يصدق العقل بها بواسطة الحس [٥٧] .

---

٥٥) أي : يكون مجرد تصور طرفيها كافيا في جزم العقل بالنسبة بينهما بالإيجاب أو السلب ، سواء كان الطرفان موضوعا ومحمولا ، أو مقدما وتاليا .

٥٦) فإن من تصور معنى الجزء والكل ، ونسبة الأقلية لا يكون محتاجا في الحكم والجزم بالأقلية إلى أمر آخر ، بل تصورهما مع تصور تلك النسبة كاف فيه .

٥٧) فلا يجزم العقل بها بمجرد تصور الطرفين ، بل يحكم بها بواسطة إحدى الحواس الظاهرة أو الباطنة ، فإن كان الحكم بواسطة إحدى الحواس الخمس الظاهرة سميت مشاهدات ، وإن كان الحكم بواسطة إحدى الحواس الباطنة سميت وجدانيات .

{ تنبيه } : الحجة بواسطة إحدى الحواس لا تقوم إلا على من يشارك المستدل بها في الحس ، فلا يُحتَجّ على الأكمه مثلاً بقولنا : الشمس مضيئة .

كقولنا : الشمس مشرقة ، وهذا الثوب أبيض اللون ، والسكر حلو الطعم .

ومنه ما يدرك بالحواس الباطنة ، كاعتقادنا بأن لنا قدرة على العمل وخوفا ورجاء .

ومجربات ، كقولنا : السقمونيا مسهلة للصفراء .
وحدسيات ، كقولنا : نور القمر مستفاد من نور الشمس .

(٣) **ومجربات** : وهي القضايا التي يصدق العقل بها بواسطة تكرر الإحساس بها [٥٨] ، كخواص النباتات والمعادن .
كقولنا : الزرنيخ يقتل آكله ، والخمر يسكر شاربه .

(٤) **وحدسيات** [٥٩] : وهي القضايا التي يصدق العقل بها لاستنادها وترتبها على محسوسات أخرى لا يحتاج العقل إلى نظر وتدبر في العلم بترتبها عليها .

---

٥٨) اعلم أنّ إفادة التكرار لليقين هنا إنما هي بواسطة قياس خفي ، وهو أنه لو كان الوقوع المتكرر اتفاقيا لما كان دائما وعلى نهج واحد ، وما كان كذلك فلابد له من سبب ، وإذا علم حصول السبب حكم بوجود المسبب قطعًا .

٥٩) الحدس : هو سرعة الانتقال من المبادي إلى المطالب .

تنبيه : الفرق بين الحدسيات والمجربات : أن الحدسيات واقعة بغير اختبار وتكرار ، بخلاف المجربات ، وان السبب في المجربات معلوم السببية غير معلوم الماهية ، وفي الحدسيات معلوم الوجهين ، فتنبه .

كقولنا : نور القمر مستفاد من نور الشمس ، فإنا نشاهد الشمس طالعة وغاربة ، ونشاهد القمر كذلك يضعف نوره إذا اقترب من الشمس ويزيد إذا ابتعد عنها ، فيسرع العقل إلى الجزم بأن نور القمر مستفاد منها .

وكقولنا : ارتفاع الماء في الآبار من ارتفاع الماء في الأنهار ، فإنا نشاهد الآبار يرتفع ماؤها عندما يزيد النيل ، وينقص عند نقصانه ، فيسرع العقل إلى الجزم بأن ارتفاع الآبار منشؤه ارتفاع مياه النيل .

ومتواترات ، كقولنا : محمد صلى الله عليه وسلم ادّعى النبوة ، وظهرت المعجزة على يده .

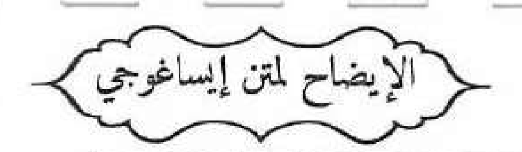
<u>(٥)</u> **ومتواترات :** وهي القضايا التي يجزم العقل بها لاستناد الحكم فيها إلى إخبار جماعة يؤمن تواطؤهم على الكذب[٦٠][٦١]، كاعتقادنا بوجود مكة المكرمة والمدينة المنورة ، وكاعتقادنا بأن مولانا السلطان عبد الحميد الثاني بويع بالخلافة في سنة ١٢٩٣ هجرية ، وأن حرباً قامت بين الدولة العلية واليونان في سنة ١٣١٤ هجرية انتصرت فيها الدولة العلية انتصاراً باهراً .

---

٦٠) ويشترط الاستناد إلى الحس لا إلى مجرد العقل .

والضابط في عدد التواتر : حصول اليقين بالحكم ، ولا يقيد بعدد مخصوص ، وهو إنما يفيد اليقين بواسطة قياس خفي ، وهو : التواتر خبر جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب ، وكل خبر كذلك فدلوله واقع ، فالمتواتر واقع .

٦١) { **تنبيه** } : العلم الحاصل من هذه الثلاثة الحدسيات والمجربات والمتواترات ، لا يكون حجة على الغير إلا إذا كان الغير شريكا في الحدس أو التجربة أو التواتر ، فلا شناعة على جاحد لم يحصل له شيء منها ، وإنما كل قسم منها حجة على من حصل له شيء منها .



وقضايا قياساتها معها ، كقولنا : الأربعة زوج ، بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام بمتساويين .

(٦) **وقضايا قياساتها معها** : وهي القضايا التي يكون الحكم فيها مستندًا إلى دليل لا يكاد يغيب عن الذهن [٦٢] .

كقولنا : الأربعة زوج ، فإن هذا الحكم يستند إلى انقسام الأربعة إلى قسمين متساويين وهذا الوسط لا يكاد يغيب عن الذهن [٦٣] .

---

٦٢) أي : عند تصور الطرفين ، وتسمى القضايا الفطرية .

٦٣) فإن من تصور الأربعة والزوج تصور الانقسام بمتساويين في الحال ، وترتب في ذهنه أن الأربعة منقسمة بمتساويين ، وكل منقسم بمتساويين فهو زوج ، فهي قضية قياسها معها في الذهن ، وحضوره في الذهن مغن عن الاتيان به في العبارة .



والجدل : وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة أو مسلمة عند الخصمين ، كقولنا : العدل حسن ، والظلم قبيح .

الثاني من الصناعات الخمس : **الجدل** : وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة بين الناس ، يعترفون بها ، ولا يختلفون فيها (٦٤) .

كقولنا : العدل حسن ، والظلم قبيح ، وكشف العورة مذموم ، ومراعاة الضعفاء محمودة .

وتختلف المشهورات باختلاف الأمم في عاداتها وأخلاقها وأديانها ، فاختلاط الرجال بالنساء قبيح عند الأمم الإسلامية ، حسن عند الأمم الغربية ، إلى كثير من العادات المحمودة عندهم الممقوتة عندنا .

ويتألف الجدل أيضًا من المقدمات المسلمات ، وهي القضايا التى يسلمها الخصمان ، كمسائل أصول الفقه التي يأخذها الفقيه مسلمة عند الاستدلال على حكم فقهي ، وكقواعد الحساب والهندسة إذا احتاج إليها الفقيه أو المنطقي في الاستدلال (٦٥) .

---

٦٤) الغرض من نظمه : إلزام معاند الحق رأيا يعانده إذا كان قاصرا عن البرهان ، فيعدل به إلى المشهورات أو المسلمات التي يعتقدها واجبة القبول ، ويبطل بها رأيه الفاسد عليه .

وكذلك يستفاد منه حفظ الرأي وإفحام الخصم بما يعتقده حقا ، وإن كان غير ثابت .

٦٥) **تنبيه :** ربما تبلغ الشهرة ببعض القضايا إلى أن تلتبس بالأوليات ، ويفرق بينهما : بأن الإنسان لو فرض نفسه مجرد العقل عن جميع العوارض والانفعالات وقطع النظر عن المصالح لحكم في الأوليات من غير توقف دون المشهورات .

والخطابة : وهي قياس مؤلف من مقدمات مقبولة ، من شخص معتقد فيه أو مظنونة .

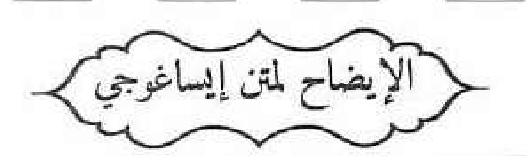
الثالث من الصناعات الخمس :

الخطابة : وهي قياس مؤلف من مقدمات تؤخذ على وجه القبول لصدورها من شخص معتقد فيه ، كالجمل التى تصدر من الأولياء ، ومن كبار العلماء وأهل الزهد والتقوى .

وتتألف الخطابة أيضا من المظنونات ، وهي ما تتضمن ترغيباً أو ترهيبا ، كالجمل المؤثرة التي يأتي بها الوعاظ والخطباء في خطبهم ومواعظهم .

والشعر : وهو قياس مؤلف من مقدمات مقبولة متخيلة ، تنبسط منها النفس أو تنقبض .

الرابع من الصناعات الخمس : الشعر : وهو قياس مؤلف من مقدمات خيالية ، تنبسط منها النفس أو تنقبض ، كما يفعله كثير من الشعراء في المدائح والمراثى والحماسيات ونحوها ، وكالكلمات التي تشجع بها المريض على تناول الأدوية واحتمال آلام المرض ونحو ذلك .



والمغالطة : وهي قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق أو بالمشهور أو من مقدمات وهمية كاذبة (٦٦) .

---

٦٦) وهو قياس فاسد ، وفساده يكون : إما من جهة الصورة - وهي التأليف - ، أو من جهة مادته - وهي المقدمات - ، أو من جهتيهما معًا :

أما فساده من جهة الصورة :

فبأن لا يكون القياس منتجا ويظن كونه منتجا ، بأن يكون ترتيبه على غير شكل ، أو على ضرب عقيم لنقص شرط من الشروط المعتبرة في الإنتاج .

أما فساده من جهة المادة :

فكأن يستعمل المقدمات الكاذبة على أنها صادقة ، لمشابهتها لها :

إما من حيث اللفظ كأن يجعل الحد الأوسط لفظًا مشتركا ، كقولنا : هذا الدينار عين ، وكل عين جارية ، فالدينار جار ، فيحدث الغلط بسبب الاشتراك .

أو أخذ الوسط حقيقة في إحدى المقدمتين ومجازا في الأخرى ، كقولنا لصورة الفرس المنقوش في الجدار : هذا فرس ، وكل فرس صاهل ، فهذا صاهل ، والغلط هنا من كون الأوسط مجازا في الصغرى ، حقيقة في الكبرى .

وأما الاشتباه من حيث المعنى : فكجعلنا الطبيعية كبرى ، كقولنا مثلا : الإنسان حيوان ، والحيوان جنس ، فالإنسان جنس ، وغير هذا كثير مما أطال به المتقدمون وفصلوه .

وللمغالطات أنواع بحسب مستعملها وما يستعملها فيه :

- فمن أوهم بذلك العوام أنه حكيم مستنبط للبراهين يسمى سوفسطائيا .
- ومن نصب نفسه للجدال وخداع أهل التحقيق والتشويش عليهم بذلك يسمى مشاغبا .
- ومنهم نوع يستعمله الجهلة يسمى بالمغالطات الخارجية ، وهو أن يغيظ أحد الخصمين الآخر بكلام يشغل فكره ويغضبه ، كأن يسبه أو يعيب كلامه ، أو يخرج به عن محل

الخامس من الصناعات الخمس :

المغالطة : وهي قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق ، كما تقول عن الصورة المنقوشة على الجدار مثلاً : هذا فرس ، وكل فرس صاهل .

أو من مقدمات وهمية كاذبة كما يحكم الوهم بالخوف من الميت [٦٧] ، والخوف من الانفراد ليلا في مكان مظلم وكما تجد كثيراً من الناس يحجمون عن المطالبة بحقوقهم من ذي سلطان لاعتقادهم أن ذلك يعود بالمضرة عليهم وإنما هو من الأوهام الباطلة .

النزاع ، أو يغرب عليه بعبارة غير مألوفة يقصد بذلك إيذاء خصمه وإيهام العوام أنه غلبه وقهره ، وهذا النوع هو الغالب في زماننا .
وليس في معرفة المغالطات من فائدة إلا التوقي والاحتراس كما يتعرف الطبيب العقاقير السامة ، أو ربما تستعمل لامتحان من لا يعلم قصوره وكماله في العلم ، أو في تبكيت من يوهم العوام أنه عالم فيظهر عجزه ، أو نحو ذلك .

٦٧) ومما يعرف به كذب الوهم أنه يساعد العقل في المقدمات المنتجة نقيض ما حكم به ، كما يحكم الوهم بالخوف من الميت مع أنه يوافق العقل في أن الميت جماد ، والجماد لا يخاف منه ، المنتج لقولنا : الميت لا يخاف منه .
فإذا وصل الوهم والعقل إلى النتيجة نكص الوهم وأنكرها وأبى قبولها ، فالنفس مسخرة للوهم ، وله استيلاء عظيم عليها ، حتى أن من الوهميات ما تلتبس بالأوليات ، ولولا دفع العقل والشرع وتكذيبهما لأحكام الوهم لم يكد يرتفع التباسها بالأوليات .

والعمدة هو البرهان لا غير .

العمدة في اكتساب المجهولات التصديقية من بين الصناعات الخمس هو البرهان دون غيره ؛ لأن مقدمات البرهان يقينية ، فنتائجها يقينية أيضًا ، ومقدمات ما عداه ظنية ولا ينتج الظني إلّا ظنياً مثله .

واعلم أن الجدل والخطابة والشعر من المطالب العالية التي ينتفع بها كثيرًا في المحاورات العامة ويكثر دورانها على ألسنة الخطباء والوعاظ والمرشدين في كل أمة وفي كل ملة ، وهي التي عليها مدار الترغيب والترهيب ، والحث على التمسك بإقامة الشعائر الدينية ، وعلى التخلق بالأخلاق المرضية كالصدق والأمانة ومراعاة الضعفاء والرفق باليتامى والمساكين .

وللمقدمات الإقناعية والخيالية شعرًا كانت أو نثرًا فضل كبير في تربية الأمم ، وتقويم اعوجاجها ، والمحافظة على كيانها القومي وشعارها الديني .

فقد أنبأنا التاريخ أن أحد كبار العلماء شد الركاب إلى مكة المكرمة لأداء فريضة الحج وكان طريقه إليها مدينة الإسكندرية فلما حل بها ورأى همم القوم منصرفة إلى مجامع اللهو واللعب اختار أن يقدم ارشاد إخوانه المسلمين على أداء فريضته ، فاخترع لهم أناشيد على نحو ما اعتادوا أن يلهوا به وجعل يعلمهم في طي تلك الأغاني فرائض الإسلام وواجباته وسننه ومندوباته وما يأمر به من الأخلاق الكريمة والشيم الفاضلة فالتفوا حوله زمرًا وأفواجًا لا حبًا في العلوم الدينية ، بل تلذذًا بتلك الأناشيد الجميلة ، ولكن لم يمض على هذا العمل زمن طويل حتى اهتدوا بهديه وأقلعوا عن الرذائل التى قادهم إليها الجهل بأوامر الدين الحنيف .

فهذه سيرة أسلافنا الصالحين فى إرشاد الأمم إلى خيري الدنيا والآخرة أحسن الله جزاءهم وشكر لهم ما احتملوا من المصاعب في إرشاد إخوانهم المؤمنين ، فاعتبروا يا أولي الأبصار ولمثل هذا فليعمل العاملون .

نسأل الله جلت قدرته أن يسلك بالعاملين في جميع الأقطار الإسلامية مسلك الاعتدال ومنهج الكمال .

وليكن هذا آخر ما خطه قلم العبد الضعيف المعترف بالعجز والتقصير محمد شاكر الجرجاوي بلدًا الحسيني نسبًا الحنفي مذهبًا الخلوتي طريقة وكان جمع هذه التعليقات بمدينة الاسكندرية في ذي الحجة الحرام سنة ١٣٢٥ هجرية والحمد لله أولاً وآخرًا والصلاة والسلام على سيد الخلق في البداية والنهاية .

الفهرس